

منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية

(كتاب الجمل في النحو أنموذجاً)

نقد وتوجيه

Al-Khalil's Curriculum in Arranging Grammatical Chapters

(The Book of Sentences in Grammar as a Model)

Criticism and Guidance

م. م. شيماء صالح إبراهيم الموسوي*

Shimaa Saleh Ibrahim Al-Mussawy*

الملخص:

يتناول البحث منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية التي يتناولها مصنفه (الجمل في النحو) حيث جاء البحث لبيان ما نهجه الخليل من حيث ترتيب أبواب كتابه، وقد قسمناه إلى عدة مباحث حيث جاء مبحث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية لبيان منهجه من حيث التقديم والتأخير للعمدة والفضلة في وجوه الإعراب حيث قدم الخليل وجوه النصب والتي عدها أغلب النحاة (فضلة) على وجوه الرفع والتي عدها النحاة (عمدة) وقد عد وجوه النصب ب(أحد وخمسون) وجهاً تبدأ بباب (نصب من مفعول) وتنتهي بباب (النصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر) إذ جاء الخليل بالوجه الإعرابية لبيان موقعها اللغوي والوظيفي الذي تؤديه وهي وظيفة خاصة كبيان الجملة الفعلية والإسمية (المسند والمسند إليه)، و(وجوه الرفع) (اثنتان وعشرون وجهاً) وعد باب (وجوه الخفض) ب(تسعة أوجه) وعد باب (وجوه الجزم) ب(اثنا عشر وجهاً)، وقسم البحث على خمسة محاور هي: (المحور الأول: ترتيب الأبواب من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (العمدة والفضلة)، والمحور الثاني: منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة في الباب الواحد (الإسمية والفعلية)، المحور الثالث: تداخل الأبواب الصرفية والنحوية، المحور الرابع: ترتيب الأبواب من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية، المحور الخامس: ترتيب الأبواب النحوية في الاحتجاج والخلاف، وفيه أوجه هي: آراء المذاهب النحوية، مسميات الأبواب النحوية، تفرع الأبواب النحوية التي من حقها الجمع، ترتيب الأبواب من حيث الإطالة والإيجاز، تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد).

الكلمات المفتاحية: المنهج، الباب النحوي، الترتيب، الأوجه الإعرابية.

* جامعة ذي قار / كلية الهندسة - العراق.

Email: Shima.sa@utq.edu.iq

* Thi-Qar University / College of Engineering – Iraq.

Abstract:

The research deals with Al-Khalil's approach in arranging the grammatical chapters that his book (Al-Jumal fi Al-Nahw) deals with. The research came to explain Al-Khalil's approach in terms of arranging the chapters of his book. We divided it into several topics. The topic of the presentation and delay in the grammatical aspects came to explain his approach in terms of the presentation and delay of the main and the surplus in the aspects of grammatical aspects. Al-Khalil presented the faces of the accusative, which most grammarians considered (surplus) over the faces of the nominative, which grammarians considered (the main). He counted the faces of the accusative with (fifty-one) faces, starting with the chapter (the accusative of the object) and ending with the chapter (the accusative of the sources that they made instead of the word entering the predicate). Al-Khalil came with the grammatical aspect to explain its linguistic and functional position that it performs, which is a special function like explaining the verbal and nominal sentence (the predicate and the subject), and (the faces of the nominative) (twenty-two faces). He counted the chapter (the faces of the genitive) with (nine faces). He counted the chapter (the faces of the research is divided into five axes: (The first axis: The arrangement of the chapters in terms of precedence and delay in the grammatical aspects (the main and the surplus), the second axis: Al-Khalil's approach to precedence and delay in the sentence in a single chapter (nominal and verbal), the third axis: The overlap of morphological and syntactic chapters, the fourth axis: The arrangement of the chapters in terms of defining grammatical concepts, the fifth axis: The arrangement of the grammatical chapters in argument and disagreement, which includes the following aspects: the opinions of grammatical schools, the names of grammatical chapters, the branching of grammatical chapters that are entitled to be pluralized, the arrangement of the chapters in terms of length and brevity, and the multiplicity of grammatical aspects in a single chapter).

Keywords: Method - Grammatical chapter - Arrangement - Syntactic aspects.

المقدمة:

تأتي هذه الدراسة التي بعنوان (منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية: نقد وتوجيه - كتاب الجمل في النحو للخليل أنموذجاً) لبيان كيفية ترتيب أبواب النحو في كتاب الجمل للخليل وذلك من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (المنصوبات والمرفوعات والمخفوضات والمجزومات) التي عدها النحاة بالعمدة والفضلة، وكذلك بيان منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة النحوية في الباب الواحد سواء الفعلية أم الإسمية، فنجد تارة يقدم عامل النصب في الفعل وتارة عامل النصب في الاسم من حيث إيراد الجمل في التقديم والتأخير وذلك في مبحث منهج الخليل في التقديم والتأخير من متناول الجمل الفعلية والاسمية أما في باب تداخل الأبواب الصرفية والنحوية وجدنا بأن الخليل قد ذكر أبواباً تتصدر الفاظ تدل على كون الموضوع صرفي كما في باب (النصب بالصرف) و(النصب من مصدر في موضع فعل) و(الرفع

بالصرف) وقد احتوى منهج الخليل على خلاف بين الأبواب من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية فنجد في باب مبتدئاً فيه بالتعرف بالمفهوم كما هو ديدن أغلب أبواب الكتب النحوية واللغوية كما في باب (النصب بالتثاني) و(النصب ب وحده) ونجد في باب آخر يبدأ الباب من غير التعريف بالمفهوم بل يبدأ بتناول موضوع الباب بالجملة النحوية مباشرة، وتارة يأتي بالتعريف بمفهوم الباب من حيث الوجه الإعرابي كأن يكون نصب أو جزم أو كسر مثال باب (تاء فعل الأمر) حيث قال مبتدئاً: تكون (جزماً أبداً...) وباب (تاء مخاطب المذكر) قال: (نصب أبداً...) وباب (تاء مخاطبة المؤنث) قال: (وكسر أبداً...) وقد يأتي مبتدئاً الباب بالتعريف بالمفهوم معللاً من الناحية اللغوية مثال باب (النصب من الظرف) قال: وسمي الظرف ظرفاً لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف.. وقد وجدنا ان منهج الخليل من حيث تفرع الأبواب النحوية التي كان من حقها الجمع فيه شيء من عدم الالتزام في الباب الواحد، إذ كان فيها أبواب من حقها الجمع لكنه جاء بها منفردة في أبواب عدة من حيث تقسيم وجوه الإعراب مثال باب (حتى) فتارة يذكرها في باب (وجوه النصب) وتارة في باب (وجوه الرفع) وأخرى في باب (وجوه الخفض) وذلك من حيث تقسيم أبواب كتابه الرئيسية من حيث وجوه الإعراب (النصب والرفع والخفض والجزم) إلا أننا نجد قد لا يلتزم بذكر (حتى) في باب الوجه الإعرابي بل نجد يعود ويذكر جميع الوجوه في باب (الخفض ب حتى) إذا كان على الغاية)، وقد جاء البحث كذلك مبحث لبيان منهج الخليل في تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة في الباب الواحد وأكثر ما جاء فيه التعدد باب (وجوه النصب) وذلك لعدة أسباب تطرق لها البحث منها: خلاف نحوي بين النحويين، وكثرة القراءات واختلاف اللغات واللهجات وغيرها من الأسباب التي وجدنا مثال (النصب في نداء النكرة الموصوفة) حيث جاء فيه وجهان إعرابيان: الرفع والنصب و(النصب بالمدح) وجاء فيه ثلاثة أوجه إعرابية: النصب والرفع والخفض و(النصب بالصرف) وفيه وجهان: النصب والجزم و(النصب بفقدان الخافض) وفيه وجهان: النصب والرفع و(النصب بالقسم) وفيه وجهان: النصب والرفع و(الرفع ب هل وأخواتها) وفيه وجهان: الرفع والنصب). وجاءت الدراسة في كتاب (الجمل في النحو) خاصة الذي يعد أنموذجاً في الجمل النحوية التي تناولها الخليل في كتابه وعليه جاء اختيار هذه الدراسة وقد قسم البحث على عدة محاور تصب في صلب الموضوع كان المحور الأول حول ترتيب الأبواب من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (العمدة والفضلة) في الجمل للخليل، والثاني حول منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة الإسمية والفعلية في الباب الواحد، والمحور الثالث حول ترتيب الأبواب بالاعتماد على البحث في معاني الجملة في الباب النحوي والصرفي (تداخل الأبواب النحوية والصرفية)، والرابع حول ترتيب الأبواب من حيث التعريف والتعليل بالمفاهيم النحوية، والمحور الخامس في ترتيب الأبواب النحوية

في الاحتجاج والخلاف من حيث: (آراء المذاهب النحوية ومسميات الأبواب النحوية ومنهج الخليل في تفرع الأبواب النحوية التي من حقها الجمع، منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية من حيث الإطالة والإيجاز، منهج الخليل في تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة في الباب الواحد)، وقد سعت هذه الدراسة إلى عدة أهداف من ضمنها: بيان سبب تقديم المنصوبات التي عدها الخليل هي العمدة وعدّها النحاة القدمات فضلة على المرفوعات التي جعلها الخليل في المرتبة الثانية والقدمات من النحاة قد جعلوها في المرتبة الأولى وعدوها عمدة، وكذلك بيان ترتيب الأبواب النحوية من حيث تقديم الجملة الإسنادية (الإسمية الفعلية) وأسباب تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد وغيرها من الأسباب، وقد جاء البحث مبتدئاً بمقدمة تحتوي بيان كيفية ترتيب الخليل للأبواب النحوية التي اشتمل عليها كتابه (الجمال في النحو) التي جاءت فيها الدراسة بعنوان (منهج الخليل في ترتيب أبواب النحو نقد وتوجيه) ومحاوّر تحتوي على موضوعات في التقديم والتأخير من حيث العمدة والفضلة وتعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد وبيان التقديم والتأخير في المسائل الصرفية والنحوية وينتهي بخاتمة تحتوي على أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

مصطلحات البحث:

نهج: جاء في لسان العرب: **نهج:** طريق نهج بين واضح وهو النهج فأجزته بأقل تحسب أثره نهجاً أبان بذي فريغ محترف والجمع نهجات ونهج قال أبو ذؤيب: به رجعات بينهن مخارم نهوج كليات الهجائن وطرق نهجه وسبيل منهج: وضحه. (لسان العرب: ابن منظور مادة: نهج)

المنهج في اللغة: قال الراغب في المفردات: **النهج:** الطريق الواضح ونهج الأمر وأنهج وضح ومنهج الطريق ومنهاجه قال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) (المائدة: ٤٨)، قال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن: والصراط في اللغة المنهاج الواضح.. والمنهاج: الطريق الواضح البين المستقيم وقوله: (اهدنا الصراط المستقيم) (الفاتحة: ٦) أي: ثبتنا على المنهاج الواضح. (المنهج التأصيلي: عرفة طنطاوي، ص ٢٠).

المنهج في الاصطلاح: هو الطريقة التي ينهجها الفرد حتى يصل إلى هدف معين. (المنهج التأصيلي: عرفة طنطاوي، ٢٠). المنهج: في أبسط تعريفاته واشملها: طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة ولا بد من أن يكون الإنسان قد اكتشف المنهج.

مفهوم الباب النحوي:

الباب في اللغة: فيه معنيان: أبواب الكتاب والتبويب جاء في لسان العرب مادة (بوب):

(البوابة: الفلاة عن ابن جني وهي المومة، والباب معروف والقفل من التبويب والجمع أبواب وبيان...) (لسان العرب: ابن منظور: ١/ ٥٣٢)، وايضاً هو: بابات الكتاب: سطره ولم يسمع بها بواحد وقيل: هي وجوهه وطرقه قال تميم بن مقبل:

- بني عامر! ما تأمرون بشاعرٍ تخير بابات الكتاب هجائياً (لسان العرب: ابن منظور: ١/ ٥٣٣).

وجاء في الكليات للكفوي: الباب: هو في الأصل مدخل ثم سمي به ما يتوصل إلى الشيء، وفي العرف: طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد وقد يسمى به ما دل على مسائل من صنف واحد (الكليات: الكفوي، ص ٢٤٩).

- الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته.

- الترتيب في الاصطلاح: هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر). (التعريفات: الجرجاني، ص ٥٠).

الإعراب في اللغة: البيان والتغيير والتحسين، يقال: أعرب عن حاجته: إذا أبان عنها.

الإعراب في الاصطلاح: من ناحية اللفظ: هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته. من جانب المعنى: هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا) (الكليات: الكفوي، ص ١٤٣)، وهو كذلك اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا. (التعريفات: الجرجاني، ص ٣١).

- الأوجه الإعرابية:

وجه في اللغة: وجه الحق هو ما به الشيء حقاً إذ لا حقيقة شيء إلا به تعالى وهو المشار إليه بقوله تعالى: أينما تولوا فثم وجه الله وهو عني عن الحق المقيم لجميع الأشياء...

(التعريفات: الجرجاني)، وقد استخدم النحاة كلمة (وجه) للعديد من المعاني وهي الحكم الإعرابي والقاعدة الأرجح التوجيه النحوي: (تعدد الأوجه الإعرابي وأثره على المعنى في كتاب معاني القرآن للفراء: دراسة وصفية تحليلية، ص ١٣٠٤٠). وقد أطلق عليها النحاة معان عدة منها: الحكم الإعرابي من رفع ونصب وجزم، وهي ذكر الأحكام أو الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجزم مع ذكر السبب للمسألة المراد مناقشتها

أو بيان حكمها النحوي (تعدد الأوجه الإعرابي وأثره على المعنى في كتاب معاني القرآن للفراء دراسة وصفية تحليلية: د. محمد احمد بلال الصديق: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية - قسم النحو والصرف وفقه اللغة - مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، ص٧).

أولاً: ترتيب الأبواب من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (العمدة والفضلة) في الجمل للخليل:

قسم الخليل أبواب كتابه على قسمين: قسم خاص بأوجه الإعراب (النصب والرفع والخفض والجزم) وقسم خاص بأبواب متفرقة باب (اللامات والالفات والهاءات والواوات والتاءات جمل اللام الفات وتفسير النونات الفات)، وقد بدأ الخليل كتابه (الجمل في النحو) بباب (وجوه المنصوبات) إذ قدم باب (المنصوبات) على باب (المرفوعات) ومن ثم جاء فيما بعد بباب (المجرورات) وباب (المجزومات) ولعل المتعارف عليه لدى النحاة أو الغالب على ترتيب الأبواب النحوية عند النحاة وفي أغلب كتبهم النحوية هو تقديم باب (المرفوعات) يليه فيما بعد باب (المنصوبات) ومن ذلك ترتيب أبواب كتاب سيبويه (الكتاب: سيبويه، ج: ١، ص ١٤-١٥) وكثير من النحاة وقد علل الخليل سبب تقديم باب (المنصوبات) على باب (المرفوعات) بقوله: (وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً) (الجمل في النحو: الخليل الفراهيدي، ص٣٣). حيث أدرج الخليل ضمن باب (وجوه النصب) أحد وخمسون وجهاً هي بين تقديم وتأخير تبدأ بباب (نصب من مفعول) وتنتهي بباب (النصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر) (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٤-٣٥).

وقد عدّ النحاة (المنصوبات) في المرتبة الثانية من أبواب ترتيب وجوه الإعراب وأسموها (فضلة) في حين قدموا (المرفوعات) وهي الباب الأصلي في وجوه الإعراب واسموها (العمدة) ولعل السبب الذي دفعهم إلى القول الذي أطلقوه على المنصوبات بالفضلة كون أكثر الكلام العربي الذي جاءت عليه الجمل الاستعمالية قد جاء بالابتداء بالمرفوعات التي غالباً ما تتقدم بها الجمل النحوية ولهذا عدوها هي الأصل ولذا وجب تقديمها لديهم، أما المنصوبات التي يقع عليها الفعل التي أطلقوا عليها الفضلة فوجب تأخيرها عن المرفوعات عند أغلب النحاة، وهو ما ذهب إليه الدكتور المخزومي بقوله: (ومن أجل ما للمنصوبات من أهمية ثانوية لأنها لا تؤلف ركناً من أركان الإسناد ذهب النحاة إلى تسميتها بالفضلات مقابلة لها بالمرفوعات التي ينبني عليها الإسناد التي أسموها العمدة) (النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٣) ثم عاد ليستدرك على ما ذهب إليه قائلاً: إلا أن تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في

الكلام وقلة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض، ويؤيد هذا الإشعار ما في أقوالهم المنتورة في أبواب النحو مما يؤكد قلة ما تحظى به المنصوبات من اهتمام قول ابن مالك في باب المفعول به :

- وحذف فضلة أجز ان لم يضر كحذف ما سبق جواباً أو حصر.

وهذا دليل على عدم الاهتمام بإسقاط المنصوب فلا يهم عندهم إسقاط المنصوب ما لم يقع جواباً لمن قال: من ضربت؟ وما لم يكن محصوراً، نحو: ما ضربت إلا زيداً، فالمفعول به مما يجوز الاستغناء عنه في جميع الظروف والأحوال إلا في الحالتين التي أشار إليهما (النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٣). وذهب المخزومي إلى أنه في هذا الحال يبدو كأنه بعيد كل البعد عن فهم الظروف القولية ومقتضيات الأحوال (النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٣). ولعل ذلك ما يؤكد قول الخليل وتعليقه سبب تقديمه باب المنصوبات: (وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٣٣)، أي كثيراً في كلامهم (كلام العرب) (في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، ص ٩٣).

وقد ذهب الدكتور المخزومي مناقشاً ناقداً آراء النحاة حول جعل باب (المنصوبات) الباب الثانوي والذي أطلقوا عليه تسمية (الفضلة) وباب (المرفوعات) الباب الأصلي الذي أطلقوا عليه (العمدة) وممن أشار من النحاة إلى الفضلة في وجوه الإعراب ما جاء في شرح ابن الناطم إذ عد الشارح المفعول به في غير باب (فضلة) قال: (المفعول في غير باب ظن فضلة فحذفه جائز إن لم يعرض مانع) (شرح ابن الناطم، ص ١٠٣، ينظر: النحو العربي: مهدي المخزومي، ص ٩٣)، وذهب المخزومي إلى أن المانع عنده هو المانع الذي صرح به ابن مالك في أرجوزته (ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٣). في حين ذهب الأشموني شارح الفية ابن مالك معللاً حذف ضمير المفعول به من الفعل الأول إذا عمل الأول في باب التنازع: (لأنه حينئذ فضلة فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر) (شرح الأشموني: ج ٢، ص ١٠٤ - ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٣)، وكذلك (الحال) عند الأشموني فضلة مما يستغنى عنه في الكلام حيث ذهب إلى أن المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدداً عمدة كضربي العبد مسيئاً أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

- إنما الميت من يعيش كثيراً كاسفاً باله قليل الرجاء

وفي هاتين الحالتين أنت بالخيار إن شئت اسقطت المنصوب وإن شئت أبقيته (حاشية الصبان على شرح الأشموني :ج٢، ص١٦٩-ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، ص٩٤)، فذهب المخزومي بالقول على أن معالجة النحاة لهذه الموضوعات هي معالجة بحثية، حيث لا اثر فيها للغة أو فقه اللغة وذلك لكونهم يسقطون الحال من الحساب ما لم تكن قد سدت مسد الخبر وما لم تكن صحة المعنى تتوقف عليه، وكذلك اسقاط المفعول به عندما عدوه فضلة يمكن الاستغناء عنه أو استقلال الكلام من دونه إذا لم يكن جواباً لسؤال أو محصوراً، إلا أنهم جوزوا حذفه إذا كان ضميراً يعود على متأخر لفظاً ورتبة وقد نوهوا لذلك في باب التنازع ومثال ذلك قولهم: ضربته واكرمني زيد فأوجوا ان يحذف استغناء عنه لأنه فضلة، والقول الصحيح عندهم: ضربت واكرمني زيد وعللوا ذلك لأن الضمير يعود إلزاماً على متأخر لفظاً ورتبة إلا أنهم لم يجيزوا ذلك إلا لضمير الرفع لكونه العمدة في الكلام لديهم (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٥).

واحتج المخزومي على من ذهب إلى القول بكون المنصوبات فضلة بأن الحكم في هذه القضية في المنطق لو كان صحيحاً فلن يصح أن يكون حكماً للجملة لكون الجملة اساس التعبير وهي مصدر التفاهم وهي خاضعة لظروف القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب....، وإن اجزاء الجملة وإن كان منها فضلة قد يكون عمدة في التفاهم لا يتم التفاهم إلا به، وعلل لذلك بأن فائدة الخبر أو الحديث لا تبنى على الجملة الصغرى وحدها وإنما في الكثير من الأحيان على ما تمليه ظروف القول (في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، ٩٥-٩٦).

ومثل على ما احتج اليه من القول بأن ظروف القول لو اقتضت ذكر الحال لأن ما عداه غير مطلوب ولا منتظر فإن ذكره سيكون عمدة لا اختيار للمتكلم في ذكره أو حذفه لأنه ركن من اركان الخبر وليس من اركان الجملة لأن الخبر غير الجملة، وكذلك الحال بالنسبة للمفعول به إذا اقتضت الظروف... إذ أن ظروف القول هي من تحدد إن كان الحكم فيما بعد على هذه المتطلبات (عمدة أو فضلة) قال: (وملاحظة هذه المتطلبات والظروف المحيطة بالكلام هو الحكم فيما بعد عمدة أو فضلة فالعمدة هي ما تتطلبه ظروف القول وتقتضيه والفضلة هي ما لا تتطلبه ولا تقتضيه وعزى ذلك القول إلى القرآن الكريم ونحو اللغة التي نزل بها. (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٥-٩٦).

أما من حيث مجيء المنصوبات في واقعها اللغوي والوظيفة التي تؤديها أن المنصوبات قد جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول وكشف ابهام وغموض يكتنف جزءاً من

أجزاء الجملة أو اتصاف المسند إليه بالمسند وتأكيد قيام الفاعل بالفعل أو احداثه إياه وتعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز ومفعول مطلق ومفعول لأجله وغيرها. (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٨-٩٩). ونستطيع القول بأن المخزومي قد اتبع الخليل فيما ذهب إليه من تقديم المنصوبات في وجوه الإعراب وعدها هي العمدة على المرفوعات والمجزومات والمجرورات وذلك في قوله: (... وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرْقاً ووجوهاً) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٣٣).

أما من ناحية تسمية (المنصوبات) بـ(الفضلات) والتي اطلقها العلماء القدماء، نجد البعض قد اطلق عليها تسمية أخرى وجمعوها في باب اسموه (متعلقات الفعل) وآخرون أطلقوا عليها مصطلح (التكملات)، وقد نقد الدكتور المخزومي ذلك بالقول إلى أن من اطلق على المنصوبات (متعلقات الفعل) هو أكثر توفيقاً في التسمية وذلك لكون المنصوبات كلها موضوعات تتعلق بالفعل أما من أطلق مصطلح (التكملات) فقد رأى المخزومي بأن التكملة على المنصوبات لا يخلو مما في مصطلح النحاة من حس وإشعار فالمنصوب قد يكون قوام المعنى لا شيئاً على حرف المعنى أو هامشه وقد يكون عمدة وإساساً لا تكملة (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٩).

ثانياً: منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة في الباب الواحد: الجملة الاسمية والفعلية الجملة الاسنادية (المسند والمسند إليه):

ابتدأ الخليل أبواب كتابه (الجمال في النحو) بالجملة عموماً سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية اسنادية (مسند ومسند إليه)، أو غير اسنادية والدليل على ذلك أنه قد أسمى كتابه (الجمال في النحو) أي لم يخص جملاً محددة بل جميع ما يتناوله بالبحث من الجملة العربية النحوية وقد ذكرنا مسبقاً قوله في مبحث مستقل: هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم... (الجمال في النحو: الخليل، ص ٣٣)، وعلامات الإعراب التي ذكرها هنا دليل على ما تختص به الجملة النحوية لكل حركة إعرابية فعلية أم إسمية والحركة التي تناسبها. والذي يهمنا في هذا المبحث هو ترتيب الأبواب التي قسمها في كتابه (الجمال في النحو) من حيث التقديم والتأخير في هذه الجمل النحوية سواء قدم في باب الجملة الفعلية وآخر الإسمية أم قدم الإسمية وآخر الفعلية وهذا ما وجدناه في بعض أبواب كتابه، ومثال ذلك ما جاء في باب (النصب من مفعول) الذي يدل عنوانه على لزوم البدء بتناول الشرح في الجملة الفعلية والتي لا بد من أن تتكون من الفعل والفاعل والمفعول به حيث بدأ الباب بقولهم: أكرمْتُ زيداً

وأعطيت محمدًا ف(أكرمْتُ) تتألف من فعل وفاعل و(زيدًا) مفعول به، ومن بعد مجيئه بالجملة الفعلية جاء شارحًا للموضوع بجزء بسيط من الناحية التعليمية التيسيرية قائلًا: (وقد يضمرون في الفعل (الهاء) فيرفعون المفعول به وذلك نحو قولك: زيدٌ ضربْتُ وعمرو شتمْتُ على معنى: ضربته وشتمته فيرفع زيدٌ) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٣٥-٣٦).

وكذلك الحال في تقديمه للجملة الفعلية على الجملة الاسمية داخل الباب الواحد ومنه ما جاء في باب (النصب من المصدر) إذ قدم فيه العامل في النصب وهو الفعل وذلك في قولهم: خرجت خروجًا وأرسلت رسولًا وارسالًا، حيث نصب (خروجًا) و(رسولًا) على المصدر ثم جاء بعد ذلك بالجملة الاسمية قال: وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدر فيقولون: أما صديقًا مصافيًا فليس بصديق وأما عالمًا فليس بعالم: ومعناه: أما كونه عالمًا فليس بعالم) وهنا جاءت الجملة الاسمية التي مثل بها على المسألة ذاتها في باب النصب على المصدر متأخرة عن الجملة الفعلية التي تقدمتها (الجمال في النحو: الخليل، ص ٣٧)، ونجده في بعض الأبواب قد قام بتقديم الجملة الاسمية على الجملة الفعلية ذلك نظرًا لما يتناوله موضوع الباب النحوي الذي يتطلب البدء بالجملة الاسمية ومثال ذلك باب (إن واخواتها) ولعل عنوان الباب يدل على ذلك إلا أنه جاء بالجملة الفعلية فيما بعد في الباب ذاته للاستدلال والتأكيد إذ جاء مبتدئًا الباب بالجملة من قولهم: إن زيدًا في الدار، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول وجملة (إن زيدًا في الدار) جملة اسمية تتكون من (إن واسمها زيدًا وخبرها في الدار)، ثم جاء فيما بعد للدلالة على ذلك بالجملة الفعلية ومثل لذلك بالجملة من قولهم: ضرب زيدًا عمرو وأخرج عمرًا صالحًا، وهي الجملة الفعلية التي تتألف من: الفعل (ضرب)، والفاعل المتأخر (صالحًا)، والمفعول المتقدم (عمرًا) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٤٥).

وكذلك في باب (النصب من حال) حيث ذهب إلى تقديم الجملة الاسمية التي يتطلبها موضوع الباب التي يكون فيها العامل في النصب (الاسم) ثم يأتي في الباب ذاته بالجملة الفعلية التي يكون فيها عامل النصب (الفعل) التي تعضد أو تؤكد ذلك وقد بدأ بالجملة من قولهم: أنت جالسًا أحسن منك قائمًا، أي: في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه... وعلل فيما بعد مستدلًا بالجملة الفعلية التي أخرجها في بدء الباب قال: وإنما صار الحال نصبًا لأن الفعل يقع فيه كأن تقول: قدمت راكبًا وانطلقت ماشيًا، وتكلمت قائمًا وليس ذلك بمفعول) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٤١). أما في باب (النصب بالاستثناء) فقد قدمه على باب (النصب بالنفي) والذي يكون فيه عامل النصب (الفعل) وفي باب (النصب بالنفي) يكون العامل فيه (الاسم) ومثال على الباب الأول: خرج القوم إلا زيدًا وقام الناس إلا محمدًا، نصب كلاً من (زيدًا،

ومحمدًا) لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم وعلى ذلك يكون عامل النصب هو (الفعل) وفي الباب الآخر (باب النصب بالنفي) قولهم: لا مال لعبد الله ولا عقل لزيد فنصب (مالًا، وعقلًا) على النفي لكون النفي لا يقع إلا على النكرة والنكرة (اسم) فيكون عامل النصب في الباب هو (الاسم) وعلى هذا يكون التقديم في البابين تقديم الجملة الفعلية أو عامل النصب (لعل) على الجملة الاسمية أو عامل النصب (الاسم) في باب (النصب بالنفي) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٤٧)، وفي باب (النصب من خلاف المضاف) جاء مبتدئًا بالجملة الاسمية ممثلًا بالجملة من قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ، حيث خفض (زيد) بإضافة (ضارب) إليه فإذا ادخلت التنوين على (ضارب) خالفت الإضافة وصار كالمفعول به فنصبت (زيدًا) بخلاف المضاف على أنه كان مفعولًا، وهو بذلك قد بدأ الباب بالجملة الاسمية وتراكيبها كما هو مدعى الباب. (الجمل في النحو: الخليل، ص ٧١)، وأما من حيث تقديم الأبواب التي يكون فيها العامل في النصب (الاسم) على الباب الذي يكون فيه العامل في النصب (الفعل) فقد قدم الباب الذي ذكرنا آنفًا وهو باب (النصب من خلاف المضاف) والذي يكون فيه عامل النصب الاسم (زيدًا) بإضافته إلى (ضارب) في جملة: هذا ضارب زيد، على الباب الذي يكون فيه عامل النصب هو الفعل أو ما أشبهه من الحروف ك باب (ما كان من النصب على الموضوع لا على الاسم) في جملة: ازورك في اليوم أو غدًا... (الجمل في النحو: الخليل، ص ٧٣) وباب (النصب على البنية) في ما كان بناء بنته العرب مما لا يزول غيره مثال الفعل الماضي والحروف (إن وليت ولعل وسوف وأين وما أشبهه) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٨٨) وكذلك على باب (النصب بخبر كفى مع الباء) حيث جاء متأخرًا عن الباب الذي جاء فيه عامل النصب الاسم مثال ذلك: كفى بزيد رجلًا فنصب (رجلًا) ب(كفى) وخفض (زيد) بالباء (الجمل في النحو: الخليل، ص ٨٨)، وقدّم كذلك الجملة الاسمية (العامل الإسمي) في باب (النصب بالبدل) والذي يبدأ بالجملة الفعلية في قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء الجن) (الانعام: ١٠٠)، حيث نصب: (الجن) بالبدل والذي يكون فيه عامل النصب بدل الاسم (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٠٠).

وباب (النصب بالقسم عند سقوط الواو والياء والتاء من أول القسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٠٧) وباب (النصب بإضمار كان) حيث نصب في قولهم: فعلت ذاك إن خيرًا وإن شرًا على معنى: إن يكن فعلي خيرًا وإن يكن شرًا، حيث عامل النصب فيه (الاسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١١). على الباب الذي فيه عامل النصب (الفعل) الجملة الفعلية وذلك في باب (النصب بالتراخي) وذلك في قولهم: ابصرْتُ زيدًا قائمًا ورأيْتُ محمدًا منطلقًا، وكذلك تقول: بصر عيني زيدًا قائمًا معناه: ابصرْتُ عينا ي زيدًا

قائماً وفي قولك: بصر عيني زيد قائم، رفعت (زيداً) لأنه اسم مبتدأ والعامل فيه (الفعل) ورفعت (قائماً) لأنه خبر وأردت به: زيد قائم ببصر عيني ونصبت (بصر عيني) بفقدان الخافض (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٣-١١٤)، وقد جاء في باب (وجوه الرفع) والذي قسمه إلى عدة أبواب متفرعة بتقديم باب (الرفع بالفاعل) مثال: خرج زيد وقام عمرو، وباب (ما لم يذكر فاعله) نحو: ضرب زيد وكسي عمرو والذي يكون فيه عامل الرفع في الاسم (زيد وعمرو) هو (الفعل) (ضرب وكسي) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٨). على باب (المبتدأ والخبر) والذي يكون فيه عامل الرفع (الاسم) نحو: زيد خارج والمرأة منطلقة رفعت (زيداً) بالابتداء ورفعت (خارجاً) لأنه خبر الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٨). في حين آخر باب (اسم كان واخواتها) على باب (المبتدأ والخبر) والذي يكون فيه عامل الرفع الفعل (كان) والذي هو بمعنى (يكون) نحو: كان عبد الله شاخصاً رفعت (عبد الله) ب(كان) ونصبت (شاخصاً) لأنه خبر كان ولا بد لكان من خبر، وعليه يكون عامل الرفع في الاسم (زيد وشاخصاً) هو الفعل (كان)... قال الخليل: وقد يرفعون ب (كان) الاسم والخبر فيقولون: كان زيد قائم وقال الشاعر:

- إذا ما المرء كان أبوه عبس فحسبك ما تريد من الكلام

رفع (الأب) على الابتداء و(عبس) خبره ولم يعبأ ب(كان) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٩).

ثالثاً: ترتيب الأبواب بالاعتماد على البحث في معاني الجملة في الباب النحوي والصرفي (تداخل الأبواب النحوية والصرفية):

نلاحظ في كتاب (الجمل في النحو للخليل) والذي يدل عنوان الكتاب على أن الكتاب مختص في الجمل النحوية والأوجه الإعرابية فقط، والذي لم نجد فيه ذكر للمسائل الصرفية أو تحدث عنها في مقدمة كتابه بل قال فيه بأنه كتاب مختص بجمل النحو: (هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وقد ألفنا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم...، وبيننا كل معنى في باب به باحتجاج من القرآن الكريم وشواهد من الشعر...) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٣٣). إلا أننا وجدنا في بعض أبواب كتابه المتفرقة ضمن أبواب الأوجه الإعرابية الفاظاً تدل على موضوعات صرفية فهو في بعض الأبواب يذكر الصرف ويتناوله في كيفية تصريفه نحويًا، مثال ذلك في باب (النصب بالصرف) حيث بدأ الباب في الحديث عن الجملة من قولهم لا أركب وتمشي ولا أشبع وأنت تجوع، وعلل سبب ذلك من الناحية الصرفية

قال: (نصب لأنه مصروف عن جهته عند اسقاطه الكناية التي هي (أنت)... ثم ذهب كذلك لذكر مسألة الصرف من ناحية الأوجه الإعرابية في الباب ذاته في الصرف من الرفع إلى النصب، قال: أن من الصرف قول الله عز وجل: (بلى قادرين) معناه: بلى نقدر فصرف من الرفع إلى النصب... (الجمال في النحو: الخليل، ص ٦٨)، ونجده كذلك قد جاء بباب (النصب من مصدر في موضع فعل)، والذي من المؤكد فيه أن المصادر من الموضوعات الصرفية وهو باب قد جعله ضمن باب (وجوه النصب) حيث قال فيه: (أن نصب (سنة الله) في قوله تعالى: (سنة الله التي قد خلت في عباده) إنه مصدر في موضع فعل كأنه قال: سن الله سنة) فجعل في موضع (سن) (سنة) وهو مصدر فأضافه واسقط التنوين للإضافة (الجمال في النحو: الخليل، ص ٥٨)، ومن الألفاظ التي ذكرها كذلك والتي تدل على الصرف باب (النصب من مصدر) جاء فيه ممثلاً: خرجتُ خروجاً وأرسلتُ رسولاً وإرسالاً قال الشاعر:

– ألا ليت شعري هل إلى أم معمرٍ
سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبرا

– أما القتال فلا أراك مقاتلاً
ولئن هربت ليعرفن الأبلقُ

نصب (القتال) و(الصبر) على المصدر. قال: وقد يجعلون الاسم فيه في موضع المصدر، فيقولون أما صديقاً مُصادقاً فليس بصديق وأما عالماً فليس بعالم، معناه: أما كونه عالم فليس بعالم (الجمال في النحو: الخليل، ص ٣٧). وفي باب (النصب من مصدر في موضع فعل) قال فيه: (قوله جل وعز في (حم المؤمن: ٨٥): (سنة الله التي قد خلت في عباده) نصب (سنة)، لأنه مصدر في موضع فعل) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٥٨). وباب (النصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام) جاء فيه: (في هذا الباب ما يوحى بالخلط بين الألفاظ الصرفية والنحوية كون المصادر تعود على الصرف والخبر والاستفهام يعود على النحو... قال فيه: (قولهم: أنت سيراً سيراً، وما هو السير السير وما أنت إلا شرب الإبل، وإلا ضرب الناس وإلا ضرباً الناس ولا تنوين في شرب لأنه لا يتعدى إلى الإبل) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١١٦) وباب (الرفع بالصرف) قال فيه: (قول الله عز وجل: (ولا تمنن تستكثر) (المدثر: ٦) ذكر النحويون أن معناه: ولا تمنن مستكثراً فصرف من منصوب إلى مرفوع ومثله (ثم ذرهم في خوضهم يلعبون معناه: ثم ذرهم في خوضهم لابعين فصرف من النصب إلى الرفع، لولا ذلك لكان يلعبوا جزماً على جواب الأمر) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٤٢).

رابعاً: ترتيب الأبواب من حيث التعريف والتعليل بالمفاهيم النحوية:

نجد هناك تفاوت في منهج الخليل من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية، حيث يبدأ في الغالب في البدء بالتعريف بالمفهوم مباشرة ومن ثم يذكر الأمثلة والشواهد النحوية على ذلك، وفي أبواب كتابه يتناول الجملة النحوية التي تأتي في صلب موضوع الباب من حيث نوع الجملة التي يختص بها الباب النحوي إذا كان الباب يتناول ما يختص بالجملة الفعلية أو الجملة الاسمية، أو كان من ناحية الجمل الصرفية في بعض أبواب كتابه، إذ نجده يبدأ من غير التعريف بمفهوم الباب من كما جاء في الكثير من المصنفات النحوية واللغوية. ومثال على ذلك باب (النصب بالترائي) حيث ابتدأ الباب بالتعريف قائلاً: (يكون وجهه وجه المفعول بإيقاع الفعل عليه غير أن النحويين جعلوه باباً تنصب به الاسم والنعت والخبر (الجملة في النحو: الخليل، ص ١١٣-١١٤). قال أبو بكر النحوي: والنصب بالترائي يكون وجهه وجه النصب بالمفعول بإيقاع الفعل عليه... مثال ذلك قولك: أبصرتُ زيداً قائماً، ورأيتُ محمداً منطلقاً، وتقول: بصر عيني زيداً قائماً. معناه: أبصرت عيناى زيداً قائماً (المحلى: ابو بكر النحوي، ص ٨٧). وكذلك الحال في باب (النصب ب وحده) إذ جاء بجزء مما يدل على مفهوم الباب قائلاً: (ولا يكون وحده إلا نصباً في كل جهة) ثم جاء بعد ذلك ليمثل بالجملة النحوية قائلاً: تقول: مررتُ بزيدٍ وحده ورأيتُ زيداً وحده وهذا زيدٌ وحده. وإنما صار كذلك لأنه مصروف عن جهته (الجملة في النحو: الخليل، ص ١١٤). وهو ما جاء في تعريف ابو بكر النحوي في المحلى لمفهوم (وحده) (المحلى: ابو بكر النحوي، ص ٨٨)، وقد ذهب بعض النحاة إلى القول في النصب ب(وحده) فمنهم من زعم أنه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس ومنهم من قال إنه مصدر وضع موضع الحال، وذهب سيبويه إلى انه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ولم يجعلها مصادر لأنها لم تحفظ لها افعال تعم معانيها معاني المصدر... (شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي، ج ٢، ص ٢٧٠).

أما في باب (أما التحثيث) فقد عرف بمفهوم الباب قائلاً: (فهو في معنى المصدر إلا أنك تلحق به الفاء ولاماً للمعرفة وتحث عليه)، ثم جاء ممثلاً بالجملة النحوية نحو قولك: الخروج الخروج، والسير السير، السحور السحور، الصلاة الصلاة تضر له فعلاً تصدر منه هذا المصدر (الجملة في النحو: الخليل، ص ١١٥). ونجده في بعض الأبواب مبتدئاً مكتفياً بعبارة فقط تدل على مفهوم الباب مثال باب (الفعل الذي يتوسط بين صفتين) فذهب مكتفياً بالقول بأنه: نصب أبداً) كأن تقول: أريدُ في الدار قائماً فيها؟ فيأتي على شرح الباب بالجملة النحوية من غير ذكر لمفهوم المسألة موضوع الباب (الجملة في النحو: الخليل،

ص ١١٥). جاء في (المحلى) تعريف المفهوم في باب (ونصب من فعل دائم بين صفتين): وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين وهو نصب أبداً... كقول الله عز وجل: (فكأن عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) (الحشر: ١٧) (المحلى: أبو بكر النحوي، ص ٨٩). وفي باب (الرفع بشكل النفي) بدأ قائلاً: (وهو كل ما جاز فيه النصب بالنصب ثم رفعته فهو شكل النفي على ما قرؤوا: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (البقرة: ١٩٧). (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٦٥) جاء في المحلى: (وهو كل ما جاء فيه النصب بالنفي ثم رفعته، فهو شكل النفي على ما قرؤوا: ولا رفث ولا فسوق... ومعناه: ليس رفثٌ وليس فسوقٌ) (المحلى: أبو بكر النحوي، ص ١٣٩). وجاء في باب (الرفع ب مذ) معرفاً بجزء بسيط عنه مبتدئاً الباب بقوله: (ومذ ترفع ما بعدها ما كان ماضياً وتخفّض ما لم يمض) ثم مثل على ذلك بالجملة من قولك: ما رأيته مذ يومان ومذ سنتان ومذ ثلاث ليالٍ ومذ سنة ومذ شهر ومذ ساعة) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٣٧)، ف(مذ) ترفع ما بعدها حتى تأتي بالألف واللام فإذا جاء الحرف وفيه الألف واللام وهو لم يمض فإن العرب تخفّض ب(مذ) حينئذ كأن تقول: ما أتيت مذ اليوم ومذ الساعة (المحلى: أبو بكر النحوي، ص ١١٠). وقد جاء الخليل بالتعريف ب(منذ) في الباب ذاته ل(الرفع ب مذ) كون الأمر كان يستدعي من ذكره في باب خاص به قال: (وأما منذ الثقيلة فإنها تخفّض ما مضى وما لم يمض على كل حال) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٣٧). ولعل منهج الخليل من حيث ترتيب الأبواب بالتعريف بالمفهوم فيه شيء من الخلط وعدم الالتزام بموضوع الباب الأصلي. ومفهوم مذ ومنذ عند النحويين هما اسمان إذا ارتفع ما بعدهما وحرفان إذا انجر ما بعدهما حيث (مذ) مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام تقول لمن قال لك: كم لك لم تر زيداً؟ منذ يومان. (شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشيلي ج: ٢، ص ١٥١) واكتفى معرفاً ومبتدئاً باب (الرفع بالحكاية) بقوله: (كل شيء من القول فيه الحكاية فرفع) ومثل على ذلك بالجملة النحوية: قلتُ عبد الله صالحٌ وقلتُ الثوب ثوبك... ثم عاد بعد ذكر الأمثلة بالقول: فإذا وقعت عليه الفعل فأنصب نحو: قلتُ خيراً قلتُ شراً. (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٤٩) فالحكاية في مفهوم النحاة: هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده، وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص ب(اي) و(من) الاستفهاميتين إذ أن حكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بأنواعها نحو: (وقولهم إنا قتلنا المسيح) (النساء: ١٥٧)، ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية: زيدٌ قائمٌ، قال عمرو قائمٌ زيدٌ.. وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: ليس بقرشياً ردّاً على من قال إن في الدار قرشياً (شرح التصريح: ج ٢، ص ٤٧٩-٤٨٠). (شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ج ٣، ص ٤٩). أما في باب (لولا) فقد اكتفى بالقول: (تكون في معنى هلا وتكون في معنى إذا)

(الجمال في النحو: الخليل، ص ١٥٦). وقال في باب (الرفع ب الذي ومن وما): (فهذه أسماء ناقصة لا بد لها من صلات يكون جوابها مرفوعاً أبداً) (الجمال: الخليل، ص ١٥٧)، وفي باب (الرفع في الأفعال المستقبلية) ذهب للقول: (وهو الفعل المستأنف رفع أبداً إلا أن يقع عليه حرف جازم أو ناصب وعلامة الفعل المستقبل أن يقع في أول الفعل احد هذه الحروف الأربعة وهي: الألف والتاء والياء والنون، ومعناه بالألف: أنا اخرج و بالتاء: أنت تخرج وبالياء: هو يخرج وبالنون: نحن نخرج، فإذا وقع أحد هذه الحروف في أول الفعل كان رفعاً أبداً) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٦٤-١٦٥). وفي باب (الخفض بالبنية) ذهب مبتدئاً التعريف للمفهوم بشكل أكثر توضيحاً عما جاء في الأبواب السابقة قال: (وإنما علة البنية للأسماء تضاف وهي نواقص فإذا حذفت منها الإضافة بقيت ناقصة فألزمتم البنية نحو: دراك ونزال وحذام... لا تزول هذه الأسماء عن الخفض إلى غيره من غير تتوين يقال: أنتني حذام، ومررتُ بحذام، ورأيتُ حذام لا يزول عن الخفض إلى غيره من غير تتوين) ثم يأتي بالشواهد والأمثلة من الجمال النحوية للاستدلال والتعزيد (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٧٨). وكذلك باب (الجزم ب لم واخواتها). (الجمال: الخليل، ص ٢٠٣) وباب (ألف الوصل) (الجمال: الخليل، ص ٢٢٦). جاء في بداية كل منهما معرّفًا للمفهوم بالشيء القليل على ذلك، ونجد الخليل في بعض أبواب كتابه يبدأ التعريف للمفهوم من خلال ذكر علامة اعرابه. ومثال ذلك باب (تاء فعل الأمر) قال: (تكون جزماً أبداً... ثم مثل لذلك بالشواهد والجملة النحوية) (الجمال: الخليل، ص ٢٧٥) وفي باب (تاء المخاطب المذكر) قال: نصبٌ أبداً، تقول: أنت خرجت أنت ذهبت... (الجمال: الخليل، ص ٢٧٨) وفي باب (تاء مخاطبة المؤنث) قال: (كسرٌ أبداً، تقول: أنت خرجت أنت ذهبت... (الجمال: لل خليل، ص ٢٧٨). أما في باب (واو القسم) قال: وهي من حروف الخفض... أي علامتها الإعرابية الجر لما بعدها من الأسماء) (الجمال: الخليل، ص ٢٨٧). وقد يأتي بالتعريف للمفهوم في منتصف الحديث عن موضوع الباب النحوي (النصب بأن واخواتها) وباب النفي وباب الاستثناء وغيرها الكثير من أبواب كتابه التي سوف نتناولها في مبحث خاص، إلا أننا نجده في قليل من الأبواب قد تطرق إلى ذكر جزء عن مفهوم موضوع الباب أو تعليلاً لذلك الباب قبل البدء بالجملة النحوية كما هو متعارف عليه في جميع أبواب كتابه كما ذكرنا، ومن ذلك باب (النصب من الظرف) إذ بدأ الباب بتناول الموضوع من ناحية ذكر الجملة: غداً آتيك ويوم الجمعة يفطر الناس فيه واليوم أزورك، ثم قال فيما بعد: (وسمي الظرف ظرفاً لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف... فإذا قلت: هو شر في الدار فجعلته اسماً جاز الرفع... وكذلك يلزمون الشيء الفعل ولا فعل وإنما هذا على المجاز كقول الله: (فما ربحت تجارتهم) (البقرة: ١٦). (الجمال في النحو: الخليل، ص ٤٢ - ٤٤).

خامساً: منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية في (الاحتجاج والخلاف) من حيث:

١- آراء المذاهب النحوية:

منهج الخليل في كتابه الجمل في النحو من حيث التناول والأخذ بآراء المذاهب النحوية وآراء النحاة والاحتجاج والاستدلال بها، نجده غير ملتزم في جميع أبوابه بمناقشة القضايا والمسائل النحوية بينه وبين النحاة بل نجد بعضاً من الأبواب التي ذكر فيها ما ذهب إليه علماء النحو، وغالباً ما كان يذكر الفاظاً تدل على الخلاف في المسألة من غير ذكر لاسماء اصحابها في نص الشرح بل يحيل على ذلك في هامش كتابه لهؤلاء العلماء ومصنفاتهم، ومن الألفاظ التي تدل على ذلك (يجعلون، ويرفعون، ومذهبهم، وقال قوم، وربما جعلوا، ومنهم) ونجده نادراً ما يذكر اسم العالم الذي عضد برأيه على المسألة التي تناولها مثال على ذلك ما جاء في باب (واو الاقحام) حين قال بأن الواو في قوله تعالى: (فلما اسلما وتله للجبين وناديناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا) (الصافات: ١٠٣-١٠٥) قد جاءت حشواً على ما ذكر سيبويه النحوي. (الكتاب: سيبويه، ١/ ٤٨٠، ينظر: الجمل في النحو: الخليل، ص ٢٨٨).

أما من ناحية ذكر المذاهب النحوية بمسمياتها (المذهب الكوفي والمذهب النحوي) فوجدناه قد ذكرها في باب واحد فقط (باب النصب بالتعجب) حيث ذهب إلى الاحتجاج بآراء المذهبين للدلالة فقط على المسألة بما جاءت به المذاهب النحوية من غير أن يذكر الأخذ برأي أحدهما أو تفضيل رأي على رأي، وذلك في قولهم: ما احسن زيداً وما أكرم عمراً حيث قال بأنه بمنزلة الفاعل والمفعول كأنه قال: شيء حسن زيداً، ثم جاء برأي المذهب الكوفي والذي يذهب بالقول: أن هذا القول لا يقاس عليه لأن قولهم: ما أعظم الله لا يجوز أن تقول فيه: شيء أعظم الله، أما البصريون فقد قالوا: أنه لا يذهب القياس بحرف واحد ولا يجعل فاعله مفعولاً ولا مفعوله فاعلاً، وإنما من شأم العرب الوسع في كل شيء ومعنى: ما أعظم الله: ما أعظم ما خلق الله وما احسن ما خلق!) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٤٩-٥٠).

وقد نجده في باب (النصب بالذم) قد ذكر عبارة تدل على مجيئه بما ذهب إليه اهل النحو أو علما النحو وذلك في عبارة (كما ذكر أهل النحو)، إذ ذهب إلى أن النصب في (الفاجر الفاسق) في قولهم: مررت بأخيك الفاجر الفاسق) منصوب على الذم، وفي قوله تعالى: (ملعونين أينما ثقفوا) (الأحزاب: ٦٠) منصوبة كذلك على الذم كما ذكر أهل النحو (الجمل في النحو: الخليل، ص ٦٣). أما في باب (النصب

الذي يقع في النداء المفرد) فقد جاء بلفظة (وقال قوم) التي تدل على المجيء بما ذهب إليه النحاة وذلك في الشاهد الشعري من قول الشاعر :

- كليني لهم يا أميمة ناصب
وليل إقاسيه بطيء الكواكب

فنصب (أميمة) لأنه أراد الترخيم فترك الاسم على أصله... ثم قال وقال قوم: نصبه على الندبة والتفسير) الأول أحسن والمندوب يندب بالهاء والألف (الجمال في النحو: الخليل، ص ٨٤)، وقد أحال على عبارة (وقال قوم) إلى سيبويه في كتابه، والزجاجي في الجمال، وابن الشجري في الامالي، والزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرح المفصل... وغيرهم). (هامش الجمال في النحو: الخليل، ص ٨٤). وذكر في باب (النصب بفقدان الخافض) بدلاً من اسم العالم أو مذهبه عبارة (يجعلون)، وعبارة (وكذلك مذهبهم) وذلك في تناوله الشاهد القرآني من قوله تعالى في سورة (آل عمران: ١٧٥): (إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه) حيث نصب (أولياءه) على فقدان الخافض... ثم قال: وتميم ترفع (هذا) في قوله تعالى: (ما هذا بشراً) كلما كان بعد الاسم المبهم والمكني يجعلون مبتدأ وخبراً...) ثم قال في قول النابغة الذبياني:

- قالت: فيا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد

إذ يرفعون (الحمام) لأنهم يجعلون (هذا) مبتدأ و(الحمام) خبر ولا يعملون ليت ومن نصب أراد العمل ل(ليت) وأراد بذلك: ليت الحمام لنا و(ما) و(هذا) هنا جعلت حشواً، قال وكذلك مذهبهم في: (ما هذا بشراً) فلفظة (كذلك مذهبهم) تدل على الخلاف في الباب في المذاهب النحوية من غير ذكر أي مذهب هو (بصري أم كوفي) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٩٣-٩٤)، وكان يقصد بلفظة (يجعلون، وكذلك مذهبهم) إلى أصحاب القول من النحاة ومصنفاتهم في هامش كتابه (ابن جني في الخصائص ٢: / ٤٦٠، وابن الشجري في الامالي ٢ / ١٤٢، ابن الأنباري في الانصاف ٢٤١، وابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ٥٤-٥٨، وابن هشام في مغني اللبيب، ٦٦ - ٣١٦، والسيوطي في همع الهوامع: ١ / ٦٥ - ١٤٣، والأشموني ١: / ٢٨٤) (هامش الجمال في النحو: الخليل، ص ٩٤)، وقد ذهب في باب (واو النداء) بالإتيان بلفظة (ومنهم من) التي تدل كذلك على الخلاف في المسألة من غير ذكر لأصحاب الخلاف من النحاة قال: (... ومنهم من يثبت الألف وذلك في قولهم: يا زيدُ وازيدُ وها زيدُ ومنهم من يحذف حرف النداء ويكتفي بالقول: زيدَ وفي قوله تعالى في سورة يوسف (٢٩): (يوسف اعرض عن هذا). (الجمال في النحو: الخليل، ص ٢٨٧). ولعله أراد بجواز الحذف أو من جوزه من العلماء (المذهب الكوفي) أو بعض العلماء ممن اتبعوا

المذهب لكون المذهب الكوفي معروف فيه كثرة الجواز والتسهيل والتيسير. وفي باب (النصب ب اسم كان واخواتها) فقد عمد إلى ذكر لفظة (وقد يرفعون، وربما جعلوا)، وهي من العبارات التي تدل على الاستدلال بآراء غيره في تناول الموضوع في الباب النحوي قال فيه: (وقد يرفعون ب كان الاسم والخبر فيقولون: كان زيد قائم وقال الشاعر:

- إذا ما المرء كان ابوه عبس فحسبك ما تريد من الكلام

وقد أحال على لفظة (وقد يرفعون) إلى أصحابها في هامش كتابه (سيبويه في الكتاب ١ / ٣٩٦) وأيضاً رأيه في قوله الشاعر:

- إذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت امتع

وهو الشاهد الذي استشهد في كلاً من (سيبويه في كتابه ١ / ٣٦، والزجاجي في الجمل: ٦٣، وابن الشجري في اماليه ٢ / ٣٣٩، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧٧، ٣ / ١١٦، والسيوطي في همع الهوامع ١ / ٦٧- ١١١... وغيرهم مما ذكر في هامش الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٩) ... ثم عاد ليقول في المسألة ذاتها: وربما جعلوا النكرة اسماً والمعرفة خبراً فيقولون: كان رجلٌ عمرًا إلا ان النكرة أشد تمكناً من المعرفة لأن اصل الأشياء نكرة، ويدخل عليها التعريف والوجه أن تجعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً (الجميل: الخليل، ص ١٢٠- ١٢١).

٢- مسميات الأبواب النحوية:

نجد الخليل في بعض أبواب كتابه الجمل قد وضع مسميات لكل باب من حيث وجوه النصب ووجوه الرفع ووجوه الخفض والجزم وغيرها من أبواب كتابه، وقد نجد أن لكل باب مسمى يندرج تحته موضوع الباب يتناول فيه الجملة من حيث المتناول الكلي أو يفرد له باباً آخر في موضع آخر من الكتاب، إلا أن الذي يهمننا من الموضوع نفسه في هذا المبحث هو الاختلاف في المسميات بين الخليل وبعضاً من النحاة في الباب ذاته، ومثال على ذلك (باب الحال) وضعه الخليل ضمن باب (وجوه النصب) التي عدها ب (أحد وخمسون وجهاً)، وأفرد له باباً خاصاً اسماء (باب النصب بالحال) قال: (إنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه فتقول: قدمتُ راكباً، وانطلقتُ ماشياً وتكلمتُ قائماً وليس بمفعول في مثل قولك: لبستُ الثوب، لأن الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل والقيام حال وقع فيه الفعل فأنصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل، ولو كان الحال مفعولاً كالثوب لم يجوز أن يتعدى الانطلاق إليه لأن الانطلاق انفعال والانفعال لا

يتعدى أبداً... والحال لا يكون إلا نكرة والحال في المعرفة والنكرة بحالة واحدة تقول: قام علي صاحب لي راجلاً. نصب على الحال (الجمل في النحو: الخليل، ص ٤١). في حين اسماء المبرد كما ذكر محقق المقتضب في مقدمته: هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به الحال لعل دخلت، ولعل المبرد قد أطال في عنوان الباب معللاً لذلك (المقتضب: المبرد، ١/ ٧٢)، وقد خالف المبرد كل من قال في المفعول حالاً من النحاة فأفرد له باباً خاصاً اسماء (هذا باب من المفعول ولكننا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال)، قال في: جاءني عبد الله وقصد إلى زيد إنك إن خفت أن يلتبس المعنى بينه وبين من تعني أي تفصل بين من تعني وبين من خفت أن يلتبس به كأن تقول: جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول وكذلك جاءني زيد بن عمرو وزيد النازل موضع كذا قال المبرد: فإن لم ترد هذا واردت الأخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت: جاءني زيد راكباً أو ماشياً فجئت بعده بالنكرة لا تكون نعتاً له لأنه معرفة وذلك لأنك لم ترد: جاءني زيد المعروف بالركوب والمشى، فيكون تحليله بما قد عرف وإنما اردت مجيئه وقع في هذه الحال... أما أن اردت النصب فإنك تنتصب بقولك: زيد في الدار قائماً فتتصب قائماً بمعنى الفعل الذي وقع في الدار لأن المعنى: استقر عبد الله في الدار لذلك انتصبت الظروف...) (المقتضب: المبرد، ٤/ ١٦٦).

أما سيبويه فقد اسماء: (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك: فاه إلى في وليس بالفاعل ولا بالمفعول فكما شبهوه هذا بقولك: عوده على بدئه وليس بمصدر كذلك شبهوه الصفة بالمصدر فشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع احواله كثير) (الكتاب: سيبويه، ينظر: المقتضب: المبرد ١/ ٧٢). ولعل الخلاف قد وقع بين الخليل وسيبويه والمبرد في عنوان الباب فقط إلا أن المضمون والمغزى هو ذاته عند الجميع، والدليل على ذلك قول الخليل: بأن الحال ليس بمفعول ولو كان الحال مفعولاً لم يجز أن يتعدى الانطلاق إليه لأن الانطلاق انفعال، والانفعال لا يتعدى أبداً) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٤١). في حين قال الخليل: (بان هذا الباب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام... وليس بالفاعل ولا المفعول...) وهما بذلك قد اتفقا على كون الحال ليس بمفعول به. وقد اتفقوا في الباب ذاته على كون الحال لا يقع إلا نكرة قال الخليل: (والحال لا يكون إلا نكرة). (الجمل في النحو: الخليل، ص ٤١)، في حين ذهب

سيبويه إلى القول بأن مجيء الحال معرفة هو شاذ كما جاءوا بالمصادر حين شبهوها بعوده على بدئه قال: فشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حين كانت حالاً وهي معرفة... (المقتضب: المبرد: ١/ ٧٢).

جعل الخليل باب (النصب من الظرف) ضمن باب (وجوه النصب) التي عدّها في المسائل التي يلحقها النصب فقط قال: (ونصب من ظرف) كقولهم: غداً آتيك ويوم الجمعة يُفطر الناس فيه، واليوم أزورك... ثم علل ذلك في تسمية الظرف بهذا الاسم قال: وسمي الظرف ظرفاً لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف)، ولعل تعليله للتسمية كان من واقع اللغة مفهوم الظرف لغة وليس في الاصطلاح كما هو المفهوم الحديث أو عند بعض النحاة القدماء (الجملة في النحو: الخليل، ص ٤٢-٤٣). في حين اختلف سيبويه مع الخليل في تسمية الباب الظرفي وربما قد أطال في التسمية قال: هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف). (الكتاب: سيبويه ٤/ ٦١١، ينظر: المقتضب: المبرد: ١/ ٧٢)، وقد افرد سيبويه أبواباً متفرعة تناولت احكاماً عن باب الظرف وجعل لكل منها باباً خاصاً ومن ذلك باب ما أسماه (هذا باب تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفًا ولا أسماء غير الظروف ولا افعال) ثم قال شارحاً: والعرب تختلف فيها يؤنثها بعضٌ ويذكرها بعضٌ كما أن اللسان يذكر ويؤنث... (الكتاب: سيبويه ٣/ ٢٥٩-٢٦٠). وكذلك باب أطلق عليه: (هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) قال في نص الكتاب: أعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها، لأنها مذكرات ألا ترى أنك تقول: تحيت ذاك وخليف ذاك ودوين ذاك ولو كان مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قدييمة ووريثة وكذلك قبل وبعد تقول: قُبيل وبُعيد وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنها ظروف قال: وهي عندنا على التذكير وهي من الظروف بمنزلة (ما - من) في الأسماء فنظيرهن من الأسماء غير الظروف... (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٢٦٧). وباب في الظروف غير المتمكنة أسماه: (هذا باب الظروف المبهمّة غير المتمكنة) قال فيه معللاً: وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف غيرها ولا تكون نكرة وذلك: أين ومتى وكيف وحيث وإذ وإذا وقبل وبعد فهذه حروف وأشباهاها لما كانت مبهمّة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف... (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٢٨٥)، واختصر الخليل تسمية (باب التعجب)، وجعله ضمن باب (وجوه النصب) قال: (والنصب من تعجب) وفي نص كتابه أدل على ما يتناول الباب بالجملة النحوية ممثلاً بقولهم: ما أحسن زيداً وما أكرم عمراً وهو في المثال بمنزلة الفاعل والمفعول به كأنه قال: شيء حسنٌ زيداً وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته... (الجملة في النحو: الخليل، ص ٤٩). وقد أسماه سيبويه بـ (باب التعجب) من غير

ذكر الحكم الإعرابي النصب كما فعل الخليل عندما حدده باب وجوه النصب، إلا أنه ذكر أحكامًا متفرقة في أبواب مختلفة لموضوع التعجب، فقد افرد بابًا أسماه (باب ما لا يجوز فيه ما أفعله) وهي صيغة من صيغ التعجب (ما أفعله) على سبيل المثال (ما أحسنه)، فقد خص الباب بما يتناوله من حيث اللون والخلقة وفي ما يجوز وما لا يجوز قال: (وذلك ما كان أفعل وكان لونا أو خلقة ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه ولا في الأعشى: ما أعشاه إنما تقول: ما أشد حمرة وما أشد عشاها على وزن ما أفعله وليس على وزن (أفعل) قال سيبويه: وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به راجلاً ولا هو أفعل منه لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه...) (الكتاب: سيبويه: ٩٧ / ٤). في حين جعل الخليل المسألة في الجواز وعدمه في الباب ذاته من غير أن يفرد له بابًا خاصًا قال في قولهم: ما أحسن زيدًا وما أكرم عمرًا بأن معناه: كالشيء في قولك: شيء حسنٌ زيدًا، ثم جاء برأي المذاهب في الجواز من عدمه قال الكوفيون: هذا لا يقاس عليه لأن قولهم (ما أعظم الله) لا يجوز أن تقول: شيء أعظم الله، فرد عليهم قولهم: وقال البصريون: لا يذهب القياس بحرف واحد وقالوا لا يجعل فاعله مفعولًا ولا مفعوله فاعلاً ومن شأن العرب الوسع في كل شيء ومعنى: ما أعظم ما خلق الله: ما أعظم ما خلق الله وما حسن ما خلق! (الجمال في النحو: الخليل، ص ٤٩-٥٠).

وكذلك افرد بابًا في موضوع التعجب اسماء (باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل به أو أفعل فعله). (الكتاب: سيبويه: ٩٩ / ٤)، وباب أسماه (ما أفعله على معنيين) كأن تقول: ما أبغضني له وما أمقتني له وما أشهاني لذلك، وإنما تريد أنك ماقت وإنك مبغض وإنك مشته فإن عنيت غيرك قلت: ما افعله...) (الكتاب: سيبويه: ٩٩ / ٤). وباب أسماه (ما تقول فيه العرب ما افعله وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظًا ولا يقاس) (الكتاب: سيبويه: ١٠٠ / ٤). وهذا ما ذهب اليه سيبويه في تقسيمه الأبواب إلى أبواب متفرقة من حيث الإجازة والبطلان والأخذ وما يقاس ولا يقاس عليه وما يجوز ولا يجوز فيه الحكم الإعرابي.

٣- منهج الخليل في تفرع الأبواب النحوية التي من حقها الجمع:

نجد الخليل عند تقسيمه الأبواب النحوية في كتابه الجمل قد تفرع في وضع مسائل من حقها الجمع في باب واحد وجعل لكل منها بابًا منفردًا تحت عنوان الباب الواحد وكان تقسيمه للأبواب المتفرعة من ناحية الحكم الإعرابي (الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض) فهو قد جعل بابًا أساسيًا في القضايا التي تقع تحت الحكم الإعرابي مثال الباب (وجوه النصب)، وضمنه أبوابًا متفرعة، وباب في (وجوه الرفع) وضمنها كذلك أبوابًا متفرعة كذلك، وباب في (وجوه الخفض) وباب في (وجوه الجزم) وهناك أبواب أخرى

لم يضعها تحت مسمى هذه الأبواب وإنما افرد لها أبوابًا خاصة، كباب اللامات والهاءات والواوات والتاءات وهكذا في كل الأبواب، والذي يهمنا هنا هو ما جاء من الأبواب النحوية المتفرعة والتي تندرج تحت مسمى الباب الذي يتضمن الحكم الإعرابي (النصب والرفع والخفض والجر والجزم) حيث وجدنا الخليل قد تناول الموضوع ضمن أبواب متفرقة للباب الواحد في الحكم الإعرابي الواحد، ومثال ما وجدناه ما تناوله في موضوع (حتى) حيث قد تناولها في أبواب مختلفة في باب (وجوه النصب) وباب (وجوه الرفع) وباب (وجوه الخفض)، وعنون لكل منها بابًا خاصًا اسماء (النصب ب حتى وأخواتها) و(الرفع ب حتى إذا كان الفعل واقعًا)، وباب (الخفض ب حتى إذا كان على الغاية) وكان الأجدر تناول موضوع (حتى) من جميع جوانبها وأحكامها النحوية والإعرابية في باب واحد خاص بها كأن يكون عنوان الباب هكذا (هذا باب حتى وأحكامها) أو (هذا باب حتى) كما فعل سيبويه قال: (هذا باب حتى) حيث بدأ الحديث عن حتى بالمسألة الإعرابية النصب فقدم الحديث فيها في النصب قال: (أعلم أن حتى تنصب على وجهين: أحدهما أن تجعل الدخول غاية لسيرك، وذلك قولك: سرْتُ حتى ادخلها كأنك قلت: سرْتُ إلى أن ادخلها فالنصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جر، أما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها، ومثال ذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشي) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ١٦-١٧). ثم جاء بالحديث على مسألة (الرفع ب حتى) في الباب ذاته من غير أن يفرد لها بابًا خاصًا، قال: واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين: نقول: سرْتُ حتى ادخلها تعنى أنه كان دخولٌ متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرْتُ فأدخلها فادخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضربُ إذا كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى ادخلها فكأنه يقول: سرْتُ فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء، فحتى ههنا صارت بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء...، وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك: لقد سرْتُ حتى أدخلها ما أمنع أي حتى أنى الآن أدخلها كيفما شئت... (الكتاب: سيبويه: ٣/ ١٧-١٨). وههنا سيبويه قد جعل مسألة الرفع من وجهين مختلفين وجاء بذلك في باب (حتى) ولم يفرد لها بابًا منفردًا كما فعل الخليل من حيث الإعراب (النصب والرفع والخفض)، وهذا ما دفعنا للقول بأنه كان من الأجدر بالخليل أن لو تحدث عن مسألة (حتى) في باب واحد من جميع جوانبها النحوية ومسائلها الإعرابية، أما المبرد في المقتضب فقد اسماء كذلك بـ(هذا باب حتى) (المقتضب: المبرد: ٢/ ٣٧)، وقد قال الخليل في باب (والنصب ب حتى وأخواتها): قولهم: لا اذهب حتى تقدّم ولن اخرج حتى تأتينا: نصبت (تأتينا) و(تقدم) ب (حتى) مثال قول الله تعالى: (لا أبرحُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البحرين) (الكهف: ٣٧)، وقد قال الخليل في باب (والنصب ب حتى وأخواتها): قولهم: لا اذهب حتى تقدّم ولن اخرج حتى تأتينا: نصبت (تأتينا) و(تقدم) ب (حتى) مثال قول الله تعالى: (لا أبرحُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البحرين) (الكهف: ٣٧).

٦٠). (الجمال في النحو: الخليل، ص ٤٨)، وأفرد بابًا في وجوه الرفع أسمائه: (الرفع بـ حتى إذا كان الفعل واقعًا) ومثل على ذلك الباب في قولهم: سرنا حتى ندخلها: رفعت (ندخلها) لأنه فعل قد مضى، وهو واقع فكأنه صرف من النصب إلى الرفع ووجهه: حتى دخلناها... (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٦٢)، وكذلك أفرد باب في وجوه الخفض أسمائه: (الخفض بـ حتى إذا كان على الغاية)، وقد قال فيه: قولهم: كلمتُ القوم حتى زيد، وقال الله جل ذكره: (سلام هي حتى مطلع الفجر) (القدر: ٥) معناه: إلى مطلع الفجر وحتى في الشاهدين قد جاءت لإنهاء الغاية من الزمان، وذكر الخليل لـ (حتى) ثلاث لغات هي: الرفع والنصب والخفض (الجر) ومثل لكل حكم منها، فمثال اللغات الثلاث قولك: أكلت السمكة حت رأسها فمرة تقول: حتى رأسها بالنصب، ومرة: حتى رأسها بالرفع، وأخرى: حتى رأسها بالخفض، ثم قال: (وإن شئت قلت: رأسها على الابتداء)، ومثل بقول الشاعر على ذلك :

– القى الحقيبة كي يخفف رَحْلَه والزاد، حتى نَعْلُهُ الْقَاهَا.

وهنا يكون محل الشاهد (نعله) قد جاء (بالرفع والنصب والخفض) وإن شئت قلت: نعله) على الابتداء. (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٨٥)، والذي لاحظناه هنا أن الخليل قد ذكر في (حتى) ثلاث لغات هي (الرفع والنصب والخفض) على الرغم من كونه قد افرد بابًا في كلاً من (وجوه النصب والرفع والخفض)، وكان الأجدر الحديث عن مسألة حتى من حيث الجانب الإعرابي في كل باب خاص قد افرده من الناحية الإعرابية التي ذكرها وبوب لها، ثم ذكر بأن (حتى) قد تكون بمعنى الواو)، ومثل لذلك بقول الشاعر :

– حميتُ عليه الدرع حتى وجهه من حرها، يوم الكريهة اسفعُ

والمعنى في الشاهد الشعري: ووجهه من حرها، وقد افرد كذلك بابًا في (الواوات) وأن كان كذلك فكان من الأجدر أيضًا ذكر حتى في هذا الباب لكون الواو تتضمن على جميع المعاني التي تدخل فيها في الجملة النحوية. (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٨٥)، ومن ثم ذكر حكمًا يختص بـ (حتى)، قال: (وإذا وقعت حتى على الأسماء جرت على الفاعل والمفعول به) ثم جاء بقول الفرزدق مستشهدًا : (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٨٦)،

– فيا عجبًا، حتى كليب تَسْبُنِي كأن أباها نهشلُ، أو مُجاشِعُ .

وهذا الذي رأيناه من ذكر لبعض أحكام (حتى) وافراد الخليل لها أبوابا مختلفة وعدم ذكر لأحكام أخرى قد افردا ولم يذكر لـ (حتى) فيها ذكر يعضد ما ذهبنا اليه من كون الخليل كان لا بد من أن يتناول موضوع

(حتى) في باب واحد، ويتناول جميع ما يتعلق بها من احكام وإعراب كما فعل سيبويه والمبرد، فقد تناول المبرد في المقتضب مسألة (حتى) وافرد لها باباً اسماه (هذا باب حتى) قال فيه: أعلم أن الفعل بعدها ينتصب بإضمار (أن) وعلل لذلك بأن حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها، تقول: ضربت القوم حتى زيد ودخلت البلاد حتى الكوفة، وأكلت السمكة حتى رأسها... فعملها الخفض). (المقتضب: المبرد، ٣٧/٢)، وهنا نجده قد ذكر حتى الخافضة في باب (حتى) من غير أن يفرد باباً لـ (حتى) الخافضة كما فعل الخليل عندما افرد باباً اسماه (الخفض بـ حتى).

في حين جاء في موضع آخر من المقتضب بتناول موضوع (حتى) من ناحية المسائل الإعرابية (النصب والرفع)، قال: (هذا باب مسائل حتى في البابين النصب والرفع) أي أنه جعل المسائل الإعرابية (الرفع والنصب) في متناول باب واحد وحدها في موضعين (الرفع والنصب) خلافاً للخليل الذي جعلها في ثلاثة أبواب منفصلة مسألة النصب و الخفض والرفع، أما الخفض فقد تناوله المبرد ضمناً في باب (هذا باب حتى) عندما قال: ... وحتى من عوامل الأسماء الخافضة لها... (المقتضب: المبرد: ٣٧/٢) قال المبرد في باب (هذا باب مسائل حتى في البابين النصب والرفع): (تقول: سرْتُ حتى أدخلها وتطلع الشمس إذا أردت معنى إلى أن أدخلها فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك: حتى تطلع الشمس، لأن طلوع الشمس لم يؤده فعلك، والصواب أن تقول إذا أردت الرفع: سرْتُ حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس لأن الدخول كان بعملك وطلوع الشمس لا يكون بعملك، فالمعنى: سرْتُ حتى أنا في حال دخول، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس... وأما قوله تعالى: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (البقرة: ٢١٤)، فإنها تقرأ بالرفع والنصب، فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول... (المقتضب: المبرد: ٤١-٤٢)، وكذلك الحال في مسألة (كان واخواتها) وباب (إن واخواتها) حيث قام بإفرد أبواب متفرقة في بابين مختلفين لكل مسألة من ناحية الوجوه الإعرابية حيث قسمها على باب (وجوه النصب) وباب وجوه الرفع وباب وجوه الخفض وكذلك الجزم) حيث جاء على ذكر باباً خاصاً لـ (كان واخواتها) في باب وجوه النصب اسماه باب (ونصب بخبر كان واخواتها)، قال فيه: ان قولهم: كان زيد قائماً هو في المثال بمنزلة المفعول الذي تقدم فاعله مثل قولهم: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا (الجمل في النحو: الخليل: ص ٤٥)، وكذلك أفرد لـ (كان واخواتها) باباً في (وجوه الرفع) اسماه (واسم كان واخواتها) قال فيه: تقول: كَانَ عبد الله شاخصاً رفعت عبد الله بـ (كان) ونصبت شاخصاً لأنه خبر كان ولا بد لكان من خبر) ثم ذكر بعض من معاني كان في بابها قال: وقد يجعل كان في معنى (يكون) ومنه قول الله تعالى في سأل سائل ٤: (في يوم كان

مقداره خمسين ألف سنة) والمعنى: يكون... ثم قال: وقد يرفعون ب كان الاسم والخبر فيقولون: كان زيداً قائماً... وإذا عدوها إلى مفعول قالوا: كنتُ زيداً وكأنني زيداً...، وربما جعلوا النكرة اسماً والمعرفة خبراً فيقولون: كان رجلاً عمرًا إلا أن النكرة أشد من المعرفة تمكناً لأن أصل الأشياء نكرة ويدخل عليها التعريف والوجه أن تجعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً، وقد يكون (كان) في معنى جاء وخلق الله كما في قوله تعالى: (وأن كان ذو عسرة) (البقرة: ٢٨٠) أي: وإن جاء ذو عسرة (الجملة في النحو: الخليل، ١١٨-١١٩-١٢٠-١٢٣).

أما مسألة (إن وأخواتها) فكذلك هو الحال كما في مسألة (كان وأخواتها) حيث افرد لها كذلك بابين من ناحية وجوه الإعراب (النصب والرفع) حيث ذكر لها باباً في وجوه النصب أسمائه (النصب ب إن وأخواتها) قال فيه: (قولهم: إن زيداً في الدار شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول كقولهم: ضَرَبَ زيداً عمرو وأخرجَ عمرًا صالحَ (الجملة في النحو: الخليل، ص ٤٥) وباب في وجوه الرفع أسمائه (الرفع بخبر إن وأخواتها) قال فيه: قولهم: إن زيداً قائمٌ إن عبد الله خارجٌ ويقولون: إن عبد الله الظريف خارجٌ نصبت عبد الله ب(إن) ونصبت الظريف لأنه نعته ورفعت خارجاً لأنه خبره، فإذا فصلوا بين الاسم والنعت كانوا بالخيار إن شأؤوا رفعوا النعت وإن شأؤوا نصبوه يقولون: إن زيداً خارجَ الظريف، ويقولون: إن زيداً خارجَ الظريف (الجملة في النحو: الخليل، ص ١٢٧-١٢٨). في حين افرد في بعض ما يتعلق بالمسألتين (أن وأخواتها) و(كان وأخواتها) بابين خاصين كذلك من حيث الإضمار باب (ونصب بإضمار كان) قال في قولهم: فعلت ذاك إن خيرًا وإن شرًا على معنى: إن يكن فعلي خيرًا وإن يكن شرًا ومثال قول الشاعر:

- لا تقرّب الدهر آل مطرف
إن ظالمًا في الناسٍ أو مظلوما

وأراد بذلك المعنى: أن كان الرجل في الناس ظالمًا أو مظلومًا...، ويجوز الرفع على أن يكن في فعلي خيرًا أو شر ومثال على ذلك قول الشاعر:

- فإن يك في أموالنا لا نضيف له
ذراعًا وإن صبرٌ فنصبرُ للدهر

كأنه قال: إن يكن فيه الصبر (صبرنا) أو وقع صبر، أما في الشاهد الشعري:

- فقلتُ له لا تبك عينك إنما
نُحاولُ ملُكًا أو نموت فنُعذرا

فإنه قد نصب على إضممار (إن) والمعنى: أو أن نموت ونصب (نعذر) لأنه نسقٌ بالفاء على (إن نموت) لأي عطف نسق على قوله: أن نموت وقال بعضهم أراد: حتى نموت، لأن (أو) في موضع (حتى) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١١-١١٢-١١٣)، والذي لاحظناه في هذا الباب أن الخليل قد خلط في الحديث بين (النصب بإضممار كان) والذي هو موضوع الباب وبين (النصب بإضممار إن) في الباب ذاته، والتي كان قد افرد لها باباً لكنه كان في (الرفع على فقدان الناصب) وليس في النصب بإضممار (إن) وكان من الممكن الحديث في الباب ذاته على مسألة (الرفع والنصب بإضممار إن) أو كما اسماءه (على فقدان الناصب)، وكان يقصد بفقدان الناصب (إضممار إن). (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٤٠) قال الخليل في باب (الرفع على فقدان الناصب) وذلك في الشاهد القرآني من سورة البقرة: ٨٣: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) معناه: ألا تعبدوا، فلما أسقط حرف الناصب رفع فقال: لا تعبدون، ومثله في البقرة: ٨٤: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) معناه: ألا تسفكوا فلما أسقط حرف الناصب رفع. أما في الشاهد الشعري:

– ألا أيهذا اللائي احضر الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مُخلدي؟

معناه: أن أحضر الوغى، وقال: نصب بإضممار (أن) والدليل على ذلك (وأن أشهد اللذات). (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٤٠-١٤١). في حين نجد بعض من النحاة أمثال المبرد قد جعل لكان واخواتها باباً منفرداً اسماءه (باب من مسائل كان وأخواتها) قال: تقول: كان القائمُ إليه أخوه أخاك، وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني وتقول: كان ثوبك المزينة علمه عبد الله معجباً، وتقول: كان غلامه زيداً ضارباً فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب: فأما الوجه الفاسد فإن تجعل (زيداً) مرتفعاً ب (كان) وتجعل الغلام منتصباً بضارب فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام وليس هو لها باسم ولا خبر إنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ والوجه الذي يصح فيه أن تضر في (كان) الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له فيكون مثل الهاء التي تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع فلا يظهر فيصير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر فتقول على صحة المسألة: كان غلامه زيداً ضارباً) (المقتضب: المبرد: ٩٨-٩٩).

في حين أفرد باباً آخر في غير ما تناولته المسألة في الباب الأول تناول فيه الجمع بين كان واخواتها وإن واخواتها في باب واحد اسماءه (هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة)، قال فيه: تقول: إن القائم أبوه منطلقاً جاريته نصبت القائم ب(إن) ورفعت الأب بفعله وهو القياس ورفعت (منطلقاً)

لأنها خبر (إن) ورفعت (الجارية) بالانطلاق، ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء وخبرها (منطقة) فيكون التقدير: إن القائم أبوه جاريته منطقة إلا أنك قدمت وأخرت) ثم أن أردت جعل هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأول: كان القائم أبوه منطقة جاريته وعلى القول الثاني: منطقة جاريته لأنك تريد: كان القائم أبوه جاريته منطقة (المقتضب: المبرد: ٤/ ١١٥)، ومن الموضوعات التي جعلها في أبواب متفرعة باب (البنية) حيث كذلك افرد لها أبوابا متفرعة من غير أن يتناولها باب منفرد واحد، متناولا إياها من حيث وجوه الإعراب (النصب والرفع والخفض) قال في باب (النصب بالبنية): (ما كان بناء بنته العرب مما لا يزول إلى غيره، مثل الفعل الماضي ومثل الحروف (إن وليت ولعل وسوف وأين وما أشبهه... مثال قول الشاعر:

- لو أن قومي جن تدعوهم حمل
على الجبال الصم لا نهدي الجبل

أي: حملوا فأفرد مؤخرًا...) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٨٥). وافرد لها باب آخر اسماء باب (الرفع بالبنية) من حيث (وجوه الرفع) المسألة الإعرابية قال فيه مبتدئًا الباب: (مثل حيث وقط لا يتغيران عن الرفع على كل حال وكذلك: قبل وبعد إذا كانا على الغاية وفي لغة بعضهم (حيث) بالفتح لأن الفتحة أخف الحركات، وقالوا: حيث وحوث فما كان مفتوحًا فهو على القياس وأما المضمومة كأنهم توهموها هذه الضمة التي في هذا الجنس الذي لا يجري فيه الإعراب...) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٤٨-١٤٩)، في حين افرد له بابًا في (وجوه الخفض) اسماء (الخفض بالبنية) موضحة فيه مفهوم البنية قال فيه: (وإنما علة البنية للأسماء: تضاف وهي نواقص فإذا حذفت منها الإضافة بقيت ناقصة فالزمت البنية، مثل: قطام ودراك ونزال... لا تزول هذه الأسماء عن الخفض إلى غيره من غير تنوين، يقال: انتني قطام ومررت بقطام ورأيت قطام لا يزول عن الخفض إلى غيره من غير تنوين)، مثال قول الشاعر:

- يا أم عائشة لن تراعي
كل بنيك بطل، شجاع

ذهب الخليل إلى أن خفض بطل شجاع بشفعة الكاف في (بنيك) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٧)، ١٨٠-١٨١)، وكذلك من الأبواب التي كان لابد من جمعها في باب واحد أو التمهيد لها بباب ومن ثم تقسميها من حيث وجوه الإعراب باب (القسم) حيث جعله في ثلاثة أبواب هي باب (وجوه النصب) واسماء باب (النصب بالقسم عند سقوط الواو والياء والتاء من أول القسم) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٠٧)، وباب في (وجوه الرفع) اسماء باب (الرفع بالقسم) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٦٣) وباب في (وجوه

(الخفض) أسماءه باب (الخفض بالقسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٨٧). ذهب الخليل في باب القسم إلى إنك نصبت في قولك: الله لا افعل ذاك، يمين الله لا أزورك لأنك نزع حرف الجر كما تقول: بحق لا أزورك فإذا نزع الباء قلت: حقًا لا أزورك، قال الشاعر:

- **الا رُب من قبلي له الله ناصحُ** **ومن قلبه لي في الظباء السوانح**

المعنى في قوله قال الله لأنه أراد: والله فلما أسقط الواو نصب (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٠٧). وقال في باب (الرفع بالقسم): لا يكون الا بلام التأكيد مثل قولهم: لعمرُ الله، ولعمرُك، مثال قول ابو بكر الأزدى:

- **لعمر أبيك الخير ما رهط وخندف** **تُدافعهم عنك الرماحُ المداعسُ**

فقد رفع (لعمر)، لأنه شبه لأمه بلام الخبر (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٦٣-١٦٤).

وذهب في باب (الخفض بالقسم) إلى ان مثل قولك: بالله و بالله وتالله، (والطور وكتاب مسطور) (الضحى: ١، ٢)....، ولابد للقسم من جواب كما في قوله تعالى: (والعصر إن الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا) (العصر: ١، ٢) جوابه: (إن الانسان)....، وإنما كسرت الألف من (إن) للام التي في (في خسر) واللام خبر القسم. (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٨٧-١٨٨)، وقد افرد المبرد بابا في (القسم) أسماء (هذا باب القسم) قال فيه: (واعلم إن للقسم ادوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمّر مطرّه لعلم السامع به كما كان قولك: يا عبد الله محذوفًا منه الفعل لما ذكرت لك وكذلك كل مستغني عنه، فإن شئت اظهرت الفعل كما أنك تقول: يا زيدُ عمرًا أي عليك عمرًا: ونقول: الطريق يا فتى أي ظل الطريق وترى الرامي قد رمى فتسمع صوتًا فتقول: القرطاس والله، أي: أصبت...) (المقتضب: المبرد: ٢/ ٣١٧).

في أفرد بابًا آخر لبعض الأسماء التي تأتي في معنى القسم أسماء (هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم)، قال فيه: (أعلم إن هذه الأسماء التي نذكرها لك إنما دخلها معنى القسم لمعان تشتمل عليها كما أنك تقول: علم الله لأفعلن ف(علم) فعل ماضي والله عز وجل فاعله إعرابه كإعراب رزق الله إلا أنك إذا قلت: علم الله فقد استشهدت فلذلك صار فيه معنى القسم الا ترى أنك تقول: غفر الله لزيد فلفظه لفظ ما قد وقع ومعناه: أسأل الله أن يغفر له فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل جاز أن يقع ما ذكرناه...) (المقتضب: المبرد: ٢/ ٣٢٤)، وكذلك جعل للبديل بابين منفصلين ولم يفر له باب خاصًا كأن يسميه (هذا باب البديل) ويتناوله من حيث الأوجه الإعرابية، بل جعله مقسم ضمن

باب (وجوه النصب) اسماء (النصب بالبدل) وباب (وجوه الخفض) أسماء (الخفض بالبدل) قال في باب (النصب بالبدل): (كقول الله عز وجل في الأنعام: ١٠٠) (وجعلوا لله شركاء الجن) نصب (الجن) بالبدل، ومثله قوله تعالى: (وكذلك جعلنا لكل نبي عدداً شياطين الإنس والجن) (ق: ١١٢) نصب (شياطين) على البدل. (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٠٠)، وكذلك باب (الخفض بالبدل) قال فيه: (مثل قول الله تبارك وتعالى: (وانك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله) (الشورى: ٥٢-٥٣). خفضت (صراط) على البدل، ومنه قول الشاعر:

- على حالة لو أن في القوم حاتمًا
على جوده، ما جاد بالماء حاتم

فإنه خفض (حاتمًا) لأنه جعله بدلًا من الهاء معناه: على جود حاتم ما جاد بالماء. (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٨٦-١٨٧). ومن الأبواب التي جاءت متفرقة كذلك باب (الإضافة) وقسمه على بابين باب اسماء (والنصب من خلاف المضاف) قال: (قولهم: هذا ضاربٌ زيد، تخفيض (زيدًا) بإضافة (ضارب) إليه فإذا ادخلت التثوين على (ضارب) خالفت الإضافة وصار كالمفعول به فنصبت زيدًا بخلاف المضاف وعلى أنه كان مفعولًا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا ومكلم عمرًا...) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٧١)، وباب (وجوه الخفض) أسماء (والخفض بالإضافة) اكتفى فيه بضرب الأمثلة قال: (قولهم: دارٌ زيدٍ وغلَامُ عمرو، خفضت (زيدًا) بإضافة (دار) إليه (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٧٣). وقد أفرد سيبويه عدة أبواب في موضوع الإضافة متناولاً إياه من جميع الجوانب النحوية والصرفية ولم يحصره ضمن الأوجه الإعرابية كما فعل الخليل في جملة قال سيبويه: (هذا باب الإضافة وهو باب النسبة) قال فيه: (أعلم إنك إذا أضفت رجلًا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت بادئ الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت بادئ الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو حي أو قبيلة... وأعلم إن بادئ الإضافة إذا لحقنا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق بادئ الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهى فشجهم على تغييره إذا احدثوا فيه ما لم يكن...) (الكتاب: سيبويه، ج ٣/ ٣٣٥). وقد أفرد له عدة أبواب أخرى منها: (الإضافة إلى كل شيء من لئات الواو) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٤٢) وباب (الإضافة إلى فاعل وفعل من بنات الياء والواو) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٤٤) وباب (الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٤٦) وباب أسماء (هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٧٥) وباب اسماء (هذا باب الإضافة من الحكاية) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٧٧) وغيرها من الأبواب المتفرعة في موضوع الإضافة الكثير في الجزء الثالث من كتابه (٣- ٣٥٢/٣)

٣٥٤ - ٣ / ٣٥٧ - ٣ / ٣٥٩ / ٣ - ٣٦١ / ٣ - ٣٦٩ / ٣ - ٣٧٠ / ٣ - ٣٧٢ / ٣ - ٣٧٨ / ٣ - ٣٨١)، في حين أفرد المبرد له باباً خاصاً أسماه (هذا باب الإضافة) قال فيه: (وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ومنها ما تضيف إليه اسماً مثله، وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال وما بعدها فمن وإلى ورب...، وما كان مثلها فأما ما وصفه النحويون نحو: على وعن وقبل وبعد وبين وما كان مثله فإنما هي أسماء) (المقتضب: المبرد: ٤ / ١٣٦)، وقد أفرد المبرد كذلك باباً كجزء يتعلق بموضوع الإضافة وذلك في الاسم الواقع مضافاً بعد اللام، قال فيه: (كما في النداء في قولك: يا بؤس للحرب إذا كانت اللام تؤكد الإضافة كما يؤكد اسم إذا كرر كقولك: يا تيم تيم عدي) (المقتضب: المبرد: ٤ / ٣٧٣)، ومن الأبواب المنفردة كذلك التي كان من حقها الجمع باب (النصب بالصرف) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٦٨)، وباب (الرفع بالصرف) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٤٢).

٤ - منهج الخليل في ترتيب عناوين الأبواب النحوية من حيث الإطالة والإيجاز:

من الملاحظات التي برزت في كتاب الجمل في النحو للخليل الفراهيدي والذي أخذ على ترتيب أبوابه النحوية، من حيث عنوان موضوع الباب من ناحية الإطالة والإيجاز التنوع في منهجه من حيث تناول الأبواب، حيث تنبها إلى أن من الأمور التي ظهرت ولاحظناها في منهجه الترتيبي للأبواب النحوية امر الإطالة في بعض من عناوين الأبواب حيث قسم الأبواب في كتابه إلى أبواب رئيسية كما ذكرنا مسبقاً (باب وجوه النصب وباب وجوه الرفع وباب وجوه الخفض وباب وجوه الجزم)، وقد قسم هذه الأبواب الرئيسية إلى أبواب مصغرة تحت عنوان كل وجه من الأبواب الإعرابية وهنا بدأت الموضوعات بالعنونة لها من حيث ما يتناولها الباب وما يتطلبه النص للموائمة بين عنوان الباب ونصه، وما يلزم الإطالة في عنوانه أو الإيجاز فنجد من الموضوعات التي أطال فيها تحت باب (وجوه النصب) باب (والنصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٥٠)، وقد أطال في باب (وما كان من النصب على الموضع لا على الاسم) موضعاً (الجمال في النحو: الخليل، ص ٧٣)، وأطال معللاً في باب (النصب بالقسم عند سقوط الواو والياء والتاء من أول القسم) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٠٧) وباب (والنصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١١٥) وباب (الجزم بجواب الأمر والنهي واخواتهما بغير فاء) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٩١)، وأطال معرّفاً في باب (الجزم ب لم واخواتها وهي حروف تجزم الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع) (الجمال في النحو: الخليل،

ص ٢٠٢)، وقد عرف للباب قال: وأعلم أن علامات الجزم بالضم والوقف والفتحة واسقاط النون والكسرة... (الجمال في النحو: الخليل، ص ٢٠٢-٢٠٣).

أما الأبواب التي اجاز فيها فهي جميع الأبواب في كتابه الجمال في النحو أمثال: باب (فالنصب من مفعول) (الجمال: الخليل، ص ٣٦) وباب (النصب من قطع) (الجمال: الخليل، ص ٣٨) وباب (النصب من الحال) (الجمال: الخليل، ص ٤٠) وباب (والنصب من الظرف) (الجمال: الخليل، ص ٤٢)، وباب (والنصب بـ إن واخواتها) وباب (النصب من التفسير) (الجمال في النحو: الخليل، ص ٤٥)، وباب (والنصب من التمييز) (الجمال: الخليل، ص ٤٦)... وغيرها من أبواب وجوه النصب، وكذلك من أبواب (وجوه الرفع) التي اجاز فيها باب (فالرفع بالفاعل) وباب (ما لم يذكر فاعله) وباب (المبتدأ وخبره) وباب (واسم كان واخواتها) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١١٨)، ومن أبواب (وجوه الخفض) باب (الجر بـ عن واخواتها) وباب (الخفض بالإضافة) وباب (والخفض بالجوار) وباب (الخفض بالبنية) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٧٣). ومن بعض أبواب (وجوه الجزم) التي اجاز في عنوانها باب (الجزم بالأمر) وباب (الجزم بالنهي) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٩٠) وباب (الجزم بالمجازة وخبرها) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٩٤)، وهنا نجد الخليل كذلك قد تناول الأبواب بالاختلاف من حيث عناوينها النحوية فمرة يطيل في عنوان الباب وأخرى يجيز وربما الذي استدعاه لذلك هو ما يندرج تحت مفهوم الباب من موضوعات تتطلب منه وتدعيه إلى الإطالة أو الإيجاز.

سادسًا: منهج الخليل في تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة في الباب الواحد:

تعد ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية من الظواهر البارزة في كتب اللغة والنحو في المسألة ومن المعلوم اننا لا نرى كتابًا نحويًا يتناول مسائله وموضوعاته إلا وجد فيه اختلاف في المسألة من حيث التأويل والتحليل، وكثرة الوجوه التي تعددت وأختلف حولها العلماء القدامى والمحدثين. فالتعدد في الأوجه النحوية يعني أن تتعدد العلامة الإعرابية أو الوظيفة النحوية لكلمة ما أو ان يتعدد احتمال شغل الجملة لأكثر من موقع اعرابي وفقًا لما يؤدي لذلك من أسباب (تعدد التوجيه النحوي: موضعه - أسبابه - نتائج: محمد حسنين صبرة، ص ٢٧، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ونجد الخليل في كتابه (الجمال في النحو) يتناول الباب النحوي من حيث النصب والرفع والجزم والخفض وفي كل باب يأتي بتناول جميع ما في الباب نحويًا من جميع جوانبه مستعينًا بالأمثلة والشواهد، وقد يكمن التعدد في الوجوه الإعرابية في باب المنصوبات وما جاء فيها من موضوعات أكثر منه في جميع أبواب الكتاب، فقد نهج في ذلك منهجًا من حيث تعدد

الأوجه الإعرابية في الباب الواحد، وقد كان التعدد ظاهرًا لديه لعدة أسباب قد وجدت منها الخلاف بين العلماء النحاة واللغويين، وكثرة القراءات القرآنية، واختلاف اللغات واللهجات وبرز اللهجات التي تعددت فيها الأوجه الإعرابية لهجة تميم، ومن الأسباب لتعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد أسباب صوتية وصرفية، واختلاف المعنى والتراكيب، ومن المواضيع التي تناولها الخليل وجاء فيها تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد للأسباب الآتية ذكرنا ما جاء في الأبواب التالية:

- (تعدد المعنى للمفردة داخل التركيب) النصب في نداء النكرة الموصوفة:

(رجلاً) جاء فيه وجهان: النصب والرفع، النصب إذا كانت النكرة غير معروفة، أي تنادي من لم تعرفه وتصفه بالظرف في قولهم: يا رجلاً في الدار ويا غلاماً ظريفاً، والسبب في النصب أنك ناديت من لم تعرفه فوصفته بالظرف. أما الرفع في (رجلاً) وهو نكرة لأنك قصدته فسمي بهذا الاسم فكأنك جعلته معرفة ومثال على ذلك قول الشاعر:

- ليت التحية كانت لي فأشكرها
مكان يا جملٌ حيت يا رجلٌ

(الجميل في النحو: الخليل، ص ٥٣).

- (تعدد الآراء والتأويل عند النحاة) النصب بالمدح:

وفيه ثلاثة أوجه: (النصب والخفض والرفع) فالنصب يكون على المدح، والخفض على البذل، والرفع على اضممار (هو) ومثال ذلك (الرجل الصالح) في قولك: مررتُ بزيد الرجل الصالح

ومما أول النحاة فيه قال الخليل: (وزعم يونس النحوي أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة (النساء: ١٦٢) (والمقيم الصلاة) (والصابرين في البأساء والضراء) (البقرة: ١٧٧). (الجميل في النحو: الخليل، ص ٦١). من الأسباب كثرة الروايات في لفظتي (النازلين) و(الطيبين) إذ فيها وجهان اعرابيان عند الخليل: الرفع والنصب، وثلاثة أوجه عند غيره: مثال على ذلك الشاهد الشعري عند الخليل:

- لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر

- النازلين بكل معترك
والطيبين معاقِد الأزر

قال: نصب النازلين والطيبين على المدح، ويروي بعضهم (الطييون) وينشد على ثلاثة أوجه: نصب كل من الطيبين والنازلين، أو رفعهما، أو نصب احدهما ورفع الأخرى (الجمال في النحو: الخليل، ص ٦٢-٦٣).

- تعدد الأوجه الصرفية (النصب بالصرف):

وفيه وجهان: النصب والجزم، مثال في ذلك قول الله عز وجل: (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) (البقرة: ٤٢) معناه: وأنتم تكتمون الحق وأنتم تدعون إلى السلم. فلما أسقط (أنتم) نصب وقال بعضهم: موضعها جزم على معنى: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق... وفيه وجه آخر هو الصرف من الرفع إلى النصب في قوله تعالى: (بلى قادرين) معناه: بلى نقدرُ فصرف من الرفع إلى النصب. (الجمال في النحو: الخليل، ص ٦٨-٦٩).

- تعدد المعنى التركيبي (النصب على الاستغناء وتام الكلام):

وفيه وجهان إعرابيان: النصب والرفع، مثال ذلك في قوله تعالى: (إن المتقين في جناتٍ وعيون آخذين) نصب على الاستغناء وتام الكلام لأنك لو قلت: (إن المتقين في جنات وعيون) ثم سكت فقد تم الكلام واستغنى عما يجيء بعده وهو قوله (آخذين) فنصب ما يجيء بعده وهو (آخذين) اما قوله تعالى: (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون) (يس: ٥٥) فإنه رفع (فاكهون) لأنه خبر (إن) ولأن الكلام لم يتم دونه. (الجمال في النحو: الخليل، ص ٨٠).

- تعدد المعنى التركيبي (النصب الذي يقع في النداء المفرد):

وفيه وجهان: النصب والرفع مثال: يا زيد والفضلَ ويا محمدُ والحارثُ نصبت على خلاف النداء لأن الحرف النداء يقع عليه ولم يجر أن تقول: يا الفضل فنصبت على خلاف المضاف. ومثال: يا زيدُ أقبل وليقبل معك الفضل رفعت على المعنى (الجمال في النحو: الخليل، ص ٨٣).

- اختلاف وتعدد اللغات واللهجات: النصب بفقدان الخافض:

وفيه وجهان: النصب بفقدان الخافض والرفع، مثال ذلك (هذا) في قوله تعالى: (ما هذا بشرًا) أي: ببشر فلما اسقط الباء نصب وتميم ترفع (هذا) كلما كان بعد الاسم المبهم والمكني يجعلون مبتدأ وخبرًا، ويقرؤون: (ما هذا بشرًا) فيجعلون هذا مبتدأ وبشرًا خبره.

وكذلك (الحمام) في قول الشاعر النابغة:

- قالت فيا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد

فيه وجهان: النصب والرفع، يرفعون (الحمام) لأنهم يجعلون (هذا) مبتدأ و(الحمام) خبره ولا يعملون (ليت) ومن نصب أراد العمل ل(ليت) وأراد: ليت الحمام لنا وجعل(ما) و(هذا) حشوًا (الجمل في النحو: الخليل، ص ٩٤).

- تعدد الآراء النحوية باب (النصب بالبدل):

(أخاه) في قولك: رأيتُ زيدًا أخاه قائمًا، فيه وجهان: النصب بالبدل والرفع على الابتداء، قال الخليل: نصبت (زيدًا) ب(رأيت) ونصبت (أخاه) بالبدل ولو رفعته على الابتداء كان جائزًا، ومثله قول الشاعر:

- ترى خلقها نصفًا فتاة قوية
ونصفًا نقا يرتج أو يتمرمز

نصب (نصفًا) على البدل ويجوز فيه الرفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٠١-١٠٢).

- أسباب تعدد الأوجه للقراءات في الباب الواحد: النصب بالقسم عند سقوط الواو والباء والتاء من أول القسم:

قول الله تعالى: (تنزيل العزيز الرحيم) (يس:٥) فيه وجهان: النصب على نزع الواو والرفع على الابتداء، قال الخليل: (ومن قرأ: تنزيل العزيز الرحيم بالنصب أراد: وتنزيل العزيز الرحيم على القسم فلما نزع الواو منه نصب ومن رفع فبالابتداء)، ومنه قوله تعالى: (وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب) (سبأ:٣) نصب على نزع الواو ورفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٠).

- تعدد المعنى التركيبي: (النصب بإضمار كان):

وفيه وجهان: النصب بإضمار كان والرفع، مثال قول الشاعر:

- فأحضرت عذري عليه الأمير
إن عاذرًا لي أو تاركًا

قال: ومعناه: ان يكن الأمير عاذرًا أو تاركًا، وقد يجوز الرفع على أن يكن في فعلي خيرٌ أو شرٌ (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٢).

- تعدد الآراء والخلاف بين النحاة (نصب الفعل الذي يتوسط بين صفتين):

وفيه وجهان إعرابيان النصب والرفع، إلا أن الخليل يوجب النصب ويعد الرفع عند النحاة لحن قال في باب نصب الفعل الذي يتوسط بين صفتين: (فهو النصب ابداً كقولك: أزيد في الدار قائماً فيها ؟ وأما قوله تعالى: (فكان عاقبتها انهما في النار خالدین فيها) (الحشر: ١٧) يعني أن (في النار) صفة و(فيها) صفة فوقع (خالدين) بينهما وخالدين تثنية وهو فعل فلا يجوز فيه الرفع عند الخليل قال: (ومن قال من النحويين إن الرفع جائز فقد لحن) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١١٥).

- تعدد الأوجه لتعدد الآراء والخلاف النحوي: (اسم كان واخواتها):

يجوز في اسم كان الرفع وخبرها النصب ويجوز في خبرها الرفع كذلك عند بعض النحاة قال الخليل: (وقد يرفعون بـ(كان) الاسم والخبر فيقولون: كان زيد قائماً)، ومنه لفظة (الأب) في قول الشاعر:

- إذا المرء كان أبوه عبس فحسبك ما تريد من الكلام

رفع (الأب) على الابتداء و (عبس) خبره كذلك رفع ولم يعبأ بـكان (الجمال في النحو: الخليل، ص ١١٩).

- تعدد الأوجه الإعرابية والمعنى التركيبي:

مثال ما يقال: كان القوم صحيح أبوه، وأصبح القوم صحيحاً ومريضاً قال الخليل: والوجه: صحيحاً ومريضاً النصب على خبر (كان) والرفع على معنى: منهم صحيحٌ ومنهم مريضٌ (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٢٢).

وكذلك لفظة (هلك) في قول الشاعر:

- فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

رفع (هلك) الثاني على البدل وإن نصب على الخبر جاز (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٢٦). لفظة (جواب) في قوله تعالى: (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوهم من قريبتكم) (الأعراف: ٨٢) وفيه وجهان إعرابيان: النصب والرفع على ما فسر الخليل، ومنه كذلك (عاقبتهما) في قوله تعالى: (فكان عاقبتهما انهما في النار) (الحشر: ١٧) ترفع وتتصب على الخلاف فإذا فصلوا بين الاسم والنعت كانوا بالخيار وإن

شأؤوا نصبوه يقولون: إن زيدًا خارجَ الظريف بالنصب ويقولون: إن زيدًا خارجَ الظريف بالرفع (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٧-١٢٨).

ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية عند الخليل ما جاء فيه للخلاف بين النحاة ومن ثم ترجيح الرأي الصائب فيها عند الخليل، ومثال على ذلك:

قوله تعالى: (إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب) (سبأ: ٤٨) قال: رفعٌ وأن شئت نصبت والرفع احسن (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٨)، ولفظة (رسوله) في قوله تعالى: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) (التوبة: ٣) رفع (رسوله)، لأنه جاء بعد خبر مرفوع وإن شئت نصبت، قال الخليل: والرفع أجود (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٨). ورجح كذلك الرفع عند تعدد الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: (وإذا قيل إن وعد الله حقٌ والساعة لا ريب فيها) (الجاثية: ٣٢)، رفع لأنه اسم جاء بعد خبر مرفوع وإن شئت نصبت. قال الخليل: والرفع أجود (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٨-١٢٩).

٢- تعدد اللغات والروايات عن العرب: الرفع بـ مذ:

وفي مذ وما جاء بعدها عدة أوجه إعرابية: الرفع إذا جاء بعدها الفعل ماضي، والخفض إذا جاء بعدها غير ماضي تقول: ما رأيته مذ يومان ومذ سنتان ومذ ثلاث ليالٍ ومذ سنة ومذ شهر ومذ ساعة، قال الخليل: (ف مذ ترفع ما بعدها حتى تأتي بالألف واللام فإذا جاء الحرف وفيه ألف ولام وهو لم يمض فإن العرب تخفض بـ(مذ) حينئذ تقول: ما رأيته مذ اليوم ومذ الساعة وما كان ماضيًا لا ترفعه حتى تصفه تقول: ما رأيته مذ اليوم الماضي وما رأيته مذ اليوم الطيب). (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٦-١٢٧).

٣- تعدد المعنى التركيبي: الرفع بخبر الصفة:

يأتي فيه وجهان: الرفع والنصب، ومثال ذلك لفظة (واقفًا) في المثال: في الدار زيدٌ واقفٌ بالرفع على خبر الصفة وأن شئت قلت (واقفًا) بالنصب على الاستغناء وتام الكلام (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٣٩).

٤- تعدد الروايات والمعنى: الرفع بالحكاية:

وفيه وجهان: الرفع إلى كل شيء وقع فيه الحكاية، والنصب إذا وقع عليه الفعل قال الخليل: (كل شيء من القول فيه الحكاية فأرفع نحو قولك: قلتُ عبد الله صالحٌ، قال الله جل ذكره: (سيقولون ثلاثة رابعهم

كلبهم) (الكهف: ٢٢)، وقال لا تقولوا ثلاثة وقولوا حطة فإذا وقعت عليه الفعل فأنصب نحو قولك: قلتُ خيراً قلتُ شراً. نصبت لأنه فعلٌ واقعٌ (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٤٩).

- تعدد اللهجات: الرفع بـ هل وأخواتها من حروف الرفع:

لفظة (خيراً) و(أجراً) في قوله تعالى: (تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) (المزمل: ٢٠)، نصب (خيراً) و(أعظم أجراً) لأنهما خبر (تجدوا) ونصب (أجراً) على التمييز قال الله تعالى: (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) (ال عمران: ١٨٠)، نصب (خيراً) لأنه خبر (يحسب) قال: (فأما تميم فترفع هذا كله ويجعلون المضمر مبتدأ وما بعده خبره) (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٦٨).

- تعدد القراءات: الخفض بالجوار:

وفيه وجهان: الخفض والرفع، ومثال ذلك (الراهب) في قول الشاعر:

- أطوف بها لا أرى غيرها كما طاف بالبيعة الراهب

خفض (الراهب) بالقرب والجوار والوجه فيه: الرفع كما قالوا: هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ. خفض (ضرباً) وهو نعت (الجحر) وإنما خفض لقربه من (ضب)، قال: (ومنه ذو العرش المجيد) (البروج: ١٥)، و(ذو القوة المتين) (الذاريات: ٥٨)، خفض (المجيد) و(المتين) بالقرب والجوار ويقراً: ذو العرش المجيد وذو القوة المتين بالرفع على أنه صفة لـ (ذو العرش) وهو محل النعت والصفة لله تعالى والنعت للمخلوق (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٧٥).

- تعدد اللغات: الخفض بـ (حتى) إذا كان على الغاية:

وفي (حتى) ثلاث لغات: تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، ورأسها، ورأسها بالنصب والرفع والخفض، وإن شئت قلت أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع على الابتداء (الجمال في النحو: الخليل، ص ١٨٤).

- تعدد المعنى التركيبي: الخفض بالبدل:

وفيه وجهان إعرابيان: الخفض والرفع، ومثال ذلك (رجلاً) في الشاهد الشعري:

- وكنت كذي رجلين: رجل صحيحة وأخرى رمى فيها الزمان فشلت

خفض (رجلاً) بالبدل ويروى (رَجُلٌ صَحِيحَةٌ) بالرفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٨٧).

- تعدد المعنى: الجزم بجواب الأمر والنهي وأخواتها بغير فاء:

وفيه وجهان إعرابيان: الجزم والرفع ومثال ذلك: (تأكل) في قوله تعالى: (فذروها تأكل في أرض الله) (الاعراف: ٧٣) جزم (تأكل) لأنه جواب الأمر بغير الفاء ويقرأ (تأكل) بالرفع على الصرف على معنى: ذروها أكلة. فصرفه من النصب إلى الرفع والجزم بجواب الأمر (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٢).

- تعدد المعنى التركيبي: الجزم بالمجازاة وخبرها:

وفيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم، تقول: إن تزرني وتكرمني أزرك وأكرمك، وهذا الفعل الذي ادخلت عليه (الواو) يرفع وينصب ويجزم فمن جزم نسقه بالواو على الأول ومن نصب فعلى القطع من الكلام الأول ومن رفع فعلى الابتداء، ومنه قول الله تعالى: (أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون) (الشورى: ٣٤-٣٥)، (يعلم) فيها ثلاثة أوجه: يرفع وينصب ويجزم (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٤-١٩٥).

- الدلالة على معنى المفردة (الكلمة) داخل التركيب:

لفظة (يضاعفه) في قوله تعالى: (من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه) (البقرة: ٢٤٥) فيه وجهان إعرابيان: النصب والرفع حيث نصب (يضاعفه) على جواب الاستفهام ومن رفع جعل (من) حرفاً من حروف المجازاة وجعل جوابه في الفاء رفع (يضاعفه) لأنه فعل مستأنف في أوله الياء. (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٩)، ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى: (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً) (آل عمران: ١٢٠). من جزم فعلى الجزاء، ومن رفع فعلى اضممار الفاء ومن نصب فعلى التضعيف قال: و(لا) لا تعمل شيئاً لأنه حرف جاء بمعنى الجحد (الجمل في النحو: الخليل، ص ٢٠٠-٢٠١).

- ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية هي أسباب صوتية (التضعيف):

لفظة (يمط) في الشاهد الشعري:

يَمِطُ بِكَ المَعِيشَةُ فِي هَوَانٍ

- فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قَبَيْسٍ

بَأَحْمَرٍ مِنْ نَجِيعِ الْجَوْفِ قَانِي

- وَتَغْضَبُ لِحْيَةَ غَدْرَتْ وَخَانَتْ

فيها وجهان إعرابيان: الجزم والنصب، فإن (يَـمَـط) محله الجزم الا أنه نصب على التضعيف ومجازه (يَـمَـطُ) فلما أدغم الطاء نصب على التضعيف وكل ما كان على هذا المثال يجوز فيه الرفع والنصب، وإذا اظهرت التضعيف جزمت مثال: امطط، امدد فإذا لم تظهر التضعيف قلت: مط، ومد (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٦).

نتائج البحث:

توصل البحث إلى عدة نتائج قد تبينت من خلال ما جاء من مباحث لبيان منهج الخليل من عدة أوجه منها: التقديم والتأخير في الأبواب النحوية من حيث وجوه الإعراب (النصب والرفع والخفض والجزم) مرتبة كما هي في كتاب الجمل في النحو، وكذلك منهجه من حيث التقديم والتأخير في الجمل النحوية (الفعلية والاسمية) بحسب العامل في الجملة إن كان رفع أو نصب أو خفض أو جزم، وغيرها من المباحث التي تناولها البحث وهي:

١- إن الخليل في كتابه الجمل قد نهج منهجًا مختلفًا كما هو عند أكثر النحاة من حيث التقديم في أبواب الأوجه الإعرابية، حيث قدم باب (وجوه النصب) الذي جعله أكثر النحاة في المرتبة الثانية واسموه (فضلة) على باب (وجوه الرفع)، وقد جعله اغلب النحاة في المرتبة الأولى واسموه (العمدة) وقد عد الخليل (وجوه النصب) بـ(احد وخمسون بابًا) و(وجوه الرفع) بـ(اثنان وعشرون وجهًا) وباب (وجوه الخفض) بـ(تسعة أوجه) وباب (وجوه الجزم) بـ(اثنان عشر وجهًا).

٢- نجد الخليل في منهجه من حيث التقديم والتأخير في الجملة الفعلية والاسمية قد جاء ترتيبه للأبواب بشيء من عدم الالتزام في جميع الأبواب فنجد في باب يقدم الجملة الفعلية الإسنادية ويؤخر الجملة الإسمية في الباب ذاته، وفي آخر يقدم الجملة الإسمية على الجملة الفعلية من حيث النظر للعامل في الباب النحوي الذي يعده أحد الأوجه الإعرابية للباب النحوي.

٣- تبين منهج الخليل من خلال مبحث التعريف بالمفاهيم في الباب النحوي أن تعريفه للأوجه والمسائل النحوية في الباب النحوي غير متساوٍ في جميع الأبواب، حيث يأتي في باب بالتعريف لموضوع الباب مباشرة ومن ثم يأتي على ذلك شارحًا بالجمال النحوية والشواهد القرآنية والشعرية، وتارة يعرف بمفهوم المسألة من حيث وجوه الإعراب، فيقول على سبيل المثال لا الحصر مبتدئًا الباب: ونصب ابداً أو جزم ابداً أو

كسر أبدأ، وفي أبواب أخرى يبدأ بالجملة النحوية مباشرة من غير التعريف لمفهوم الباب النحوي، وهذا يدل على التخطيط في منهجه من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية.

٤- توصلت الدراسة إلى أن منهج الخليل لم يكن متساوياً من حيث الأخذ والاستدلال بآراء النحاة في الباب الواحد إذ قام في بعض الأبواب بالأخذ والاستدلال وفي الباب الآخر غير ذلك وتوصلنا لذلك من خلال ذكر بعض العبارات التي تدل على ذلك من غير ذكر لاسم عالم نحوي ومثال ذلك: (يجعلون، يرفعون، يذهبون، وربما جعلوا، ومنهم...، وغيرها من الألفاظ الدالة) ومثال ذلك في باب (الاقحام) وباب (النصب بالتعجب) وباب (النصب الذي يقع من النداء المفرد) وغير ذلك، وفي البعض الآخر جاء بأسماء العلماء الذين استدل بأقوالهم.

٥- نجد الخليل في منهجه من حيث تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد لديه تفاوت في ذلك إذ نجده في باب يأتي بوجه واحد وفي آخر يأتي بوجهين أو ثلاثة أوجه للمسألة الواحدة، وقد توصلنا إلى أن التعدد قد برز في باب (أوجه النصب) أكثر منه في باب (أوجه الرفع والخفض... وغيرها) وقد كان التعدد في الأوجه الإعرابية لعدة أسباب أهمها (الخلاف بين العلماء النحاة، وكثرة القراءات القرآنية، واختلاف اللغات واللهجات ولا سيما لهجة تميم، وأسباب صرفية وصوتية، واختلاف المعنى والتراكيب...) ومثال ذلك التعدد في باب (النصب في نداء النكرة الموصوفة، والنصب بالمدح، والنصب بالصرف، وغير ذلك من الأبواب التي ذكرنا في نص البحث).

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- التعريفات: الجرجاني: تحقيق: محمد صديق المنشاوي _ دار الفضيلة، ٢٠١٠.
- التعريفات: الجرجاني: مكتبة لبنان _ بيروت _ ط١ _ ١٩٨٥.
- ٢- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق: فخر الدين قباوه _ مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٩٨٥.
- ٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد _ المكتبة التوفيقية _ مكتبة لسان العرب، ط١. مصر. م. ن: ت.
- ٤- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي: تحقيق: اميل بديع يعقوب _ محمد علي بيضون، ط: ١ _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان، ١٩٩٠.
- ٥- شرح التصريح على التوضيح: ابن هشام الأنصاري: تحقيق: محمد باسل عيون السود _ منشورات محمد علي بيضون _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان، ط١، ٢٠٠٠.

- ٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي _ بيروت _ لبنان، ط: ٢، ١٩٨٦.
- ٧- الكتاب: سيبويه: تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ٣ _ مكتبة الخانجي _ القاهرة _ ١٩٨٨.
- ٨- الكليات: ابو البقاء الكفوي: اشراف: د.عدنان درويش و محمد المضري، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٩٩٨.
- ٩- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر _بيروت، ٢٠١٧.
- لسان العرب: ابن منظور: تصحيح: امين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار احياء التراث العربي -مؤسسة التاريخ العربي، بيروت _لبنان، ط: ٣، ١٩٩٩.
- ١٠- المحلى (وجوه النصب): ابو بكر النحوي: تحقيق: فائز فارس، ط: ١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٧م.
- ١١- المقتضب: المبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه _ القاهرة _ مصر _ ١٩٩٤.
- الرسائل والاطاريح:
- ١- - تعدد الأوجه الإعرابي وأثره على المعنى في كتاب معاني القرآن للفراء - دراسة وصفية تحليلية: د. محمد احمد بلال الصديق - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية - قسم النحو والصرف وفقه اللغة - مجلة الدراسات الجامعية للبحوث والدراسات، ٢٠٢٤.
- ٢- تعدد التوجيه النحوي: موضعه - اسبابه - نتائج: محمد حسنين صبره - دار غريب للطباعة والنشر - (٢٠٠٦).